



جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي بنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية

تحت عنوان

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
في الجزائر – دراسة قياسية 2021.2000

إشراف الأستاذة:

أ.سي محمد فايزة

من إعداد الطالبتين:

❖ قادرة وسيلة

❖ ديدو منال

رئيسا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. دربال فاطمة زهرة
مشرفا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. سي محمد فايزة
ممتحنا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. مناد محمد

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ
الْحَبَّ وَالذُّرْءَ
وَالَّذِي يُصَوِّرُ
الْبَشَرَةَ فِي أَحْسَنِ
تَقْوِيمٍ
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ
إِنَّ اللَّهَ لَكَبِيرٌ
عَلِيمٌ

كلمة شكر

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد،
ونشهد إن لا إله إلا الله هو المبدئ المعيد
ونشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد،
اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أئمة التوحيد.
والحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع،
وما توفيقنا الا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.
فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نود ان نتقدم بأحر
تشكراننا إلى:

الشكر و التقدير و الاحترام للأستاذة المحترمة المشرفة على بحث التخرج
وشكرا على جهودها المباركة وعلى ملاحظتها الرائعة والقيمة
(أ. سي محمد فايذة)

اهمكاه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المسلمين سيدنا محمد صلى الله عليه

وسلم أما بعد:

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي الذي ألهمنا الصحة والعافية

والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

اهدي عملي المتواضع الى كل من لهم الفضل في نجاحي والى من أثنى حياته من اجل

سعادتي

سندي حياتي ونور عيني عزيزي "ابي الغالي "

إلى من أدين لها بحياتي إلى من وضعت الجنة تحت إقدامها إلى التي انحنى لها بكل إجلاء

وتقدير

التي كانت شمعة تحترق لتضيء طريقي "امي الغالية "

الى ملاكي وقرّة عيني التي غمرتني بحبها وعطفها وحنانها أورخ لها كتاب لا نهاية له

من الشكر والامتنان أمي الثانية " أبة".

إلى توأمي و حبيبتي وقطعة من روحي أختي "أحلام"

والى أبي الثاني وعوني بعد أبي أخي "عماد الدين"

والى حدتي وجدي أطال الله في عمرهما وكل أفراد عائلتي بدون استثناء

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع واسأل الله أن يوفقني لما فيه خير لي.

منال

أهداء

(الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام ،(وأخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين).

من قال أنا لها ...نالها وأنا لها رغما عنها اتيت بها .

❖ بكل حب ومشاعر اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى:

- إلى من زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل إلى من

علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر ، هو سندي وقوتي.

(والدي العزيز حفظه الله وأطال عمره).

- إلى من جعل الله جنة تحت أقدامها إلى الإنسانية العظيمة التي طالما تمننت ات تقر

عينها برؤيتي في يوم كهذا إلى من جعلت مني فتاة طموحة وسهلت عليا الصعاب

بدعائها الخفي إلى القلب الحنون .

(أمي حفظها الله وأطال عمرها).

- إلى مصدر قوتي ،الداعمين الساندين وجدار المتين إلى من مدن أيديهم في أوقات

الضعف إلي ،من راهنوا على نجاحي إلى من بذلو جهدا في مساعدتي وكانو عوننا

وسندا لي .

- (أخواتي)،وأولاد إخواني (أدم و ألماسة).

- إلى جندي المجهول الذي لطالما كان معطاء كريما وسندا لي .

(زوج أختي).

أهديكم هذا الانجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أتممته بفضل الله عزوجل

فالحمد لله

وسيلة

المخلص

الملخص

الملخص:

ترتكز هذه الدراسة على تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال دراسة قياسية للفترة من 2000 إلى 2021 ، حيث أكدت النتائج على وجود تأثير إيجابي بين المتغيرين في المدى القصير والطويل بالاعتماد على نموذج المربعات الصغرى و متجه الانحدار الذاتي وتم تأكيد ذلك من خلال العلاقة السببية التي أوضحت وجود علاقة تعدي بين المتغيرين وهذا ما يبرز صحة فرضيات الدراسة لما للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير على ميزان المدفوعات الجزائري، وتشجيع الصادرات وتخفيض قيمة الواردات بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات .

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج متجه الانحدار الذاتي ، الجزائر .

Summary :

This study is based on analyzing the impact of foreign direct investment on the balance of payments in Algeria through a standard study for the period from 2000 to 2021, where the results confirmed the presence of a positive effect between the two variables in the short and long term, relying on the least squares model and vector regression, and this was confirmed by the causal relationship that demonstrated the existence of a transitive relationship between the two variables, and this highlights the validity of the study's hypotheses because foreign direct investment has a major role on the Algerian balance of payments, encouraging exports and reducing the value of imports instead of reliance on the fuel sector.

Keywords: balance of payments, foreign direct investment, autoregressive vector model, Algeria.

الفه رس

الفهرس

.....شكر	
.....الإهداء	
.....ملخص الدراسة	
.....قائمة المحتويات	
.....قائمة الجداول	
.....قائمة الأشكال	
Iمقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

07المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
07المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم أشكاله
07الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
12الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
13الفرع الثالث: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
14المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
14الفرع الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق
20الفرع الثاني: النظريات التجميعية والتركيبية
24المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل جذبه
24الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفهرس

- 25 الفرع الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي.....
- 26 المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- 26 المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- 30 المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

- 35 المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الميزان المدفوعات
- 35 المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
- 35 الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات.....
- 36 الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
- 36 الفرع الثالث: عناصر الميزان المدفوعات
- 40 المطلب الثاني: أسباب وأنواع اختلال في الميزان المدفوعات و طرق معالجته
- 40 الفرع الأول: أسباب الاختلال الميزان المدفوعات.....
- 41 الفرع الثاني:أنواع اختلال في ميزان المدفوعات
- 43 الفرع الثالث: طرق المعالجة الميزان المدفوعات
- 45 المطلب الثالث : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان المدفوعات.....
- 45 الفرع الأول : الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان المدفوعات
- 46 الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان المدفوعات
- 48 المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2021

الفهرس

48	المطلب الأول: كيفية إعداد ميزان مدفوعات الجزائري وخصائصه
48	الفرع الأول : كيفية إعداد ميزان المدفوعات الجزائري
49	الفرع الثاني : الخصائص الميزان المدفوعات الجزائري
51	المطلب الثاني: تطور وتحليل ميزان المدفوعات في الجزائر من 2000 الى 2021
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	
57	المبحث الأول : أدوات الدراسة القياسية.....
57	المطلب الأول: اختبار التكامل و الاستقرارية
57	الفرع الأول: اختبار Dickey – Fuller البسيط (DF) (1979).....
58	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك ل Johansen 1988.....
61	المطلب الثاني: نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR و اختبار العلاقة السببية
61	الفرع الأول: متجه الانحدار الذاتي VAR
61	الفرع الثاني: اختبار العلاقة السببية
63	المبحث الثاني: دراسة قياسية.....
63	المطلب الأول: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية
63	الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات
69	الفرع الثاني :إستقرارية المتغيرات
71	الفرع الثالث : نموذج النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.....
76	المطلب الثاني : تقدير النموذج بطريقة انحدار ذاتي var

الفهرس

76 الفرع الأول : اختبار التكامل johanson
78 الفرع الثاني :تقيم نموذج في المدى الطويل
78 الفرع الثالث :اختبار العلاقة السببية لجرانجر
81 الفرع الرابع :استقرارية النموذج
84 خاتمة عامة
88 قائمة المراجع
 الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
24	دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر الكامنة من قبل المستثمر ومن الدول المضيفة الأعمال الوطنيين.	1-1
30	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من الفترة 2000-2021	2-1
51	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال فترة 2000-2021	1-2
70	نتائج اختبار الاستقرارية	1-3
72	النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS	2-3
75	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	3-3
75	اختبار تجانس التباين	4-3
77	اختبار التكامل johansone	5-3

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
15	مراحل الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لدورة حياة المنتج	1-1
31	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الفترة 2000 إلى 2021	2-1
52	تطورات ميزان المدفوعات في فترة 2000-2021	1-2
64	تطورات ميزان المدفوعات	1-3
65	تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر	2-3
66	تطورات الناتج المحلي الإجمالي	3-3
67	تطورات سعر الصرف الفعلي الحقيقي	4-3
68	تطورات التضخم	5-3
69	تطورات الديون الخارجية	6-3
74	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	7-3
80	يبين علاقة التعدي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزان المدفوعات	8-3
81	استقرارية النموذج	9-3

مقدمتہ

عامتہ

مقدمة عامة

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، ظهرت بوضوح نسبياً مع مطلع القرن العشرين وتبرز أكثر بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها محل اهتمام العديد من الاقتصاديين. ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة يلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه عجزاً في تمويل استثماراتها. ومع ذلك، ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقاته، إذ يكون لمناخ الاستثمار تأثيراً كبيراً على توجيه تدفقاته في المدى الطويل، حيث يُعتبر من المحركات الرئيسية التي تشكل دوراً هاماً في تشكيل الهيكل الاقتصادي للدول وتأثيرها على مختلف الجوانب الاقتصادية. ومن بين هذه الجوانب يبرز تأثيره البارز على الميزان المدفوعات. إن فهم هذا التأثير يعتبر أمراً ذا أهمية بالغة نظراً للتفاعلات المعقدة بين القطاعين الوطني والعالم.

يعكس ميزان المدفوعات حالة العلاقة المالية بين الدولة وبقية العالم، حيث يُعتبر تحليل هذا الميزان خطوة أساسية لفهم الاقتصاد الوطني. يتأثر الميزان المدفوعات بعوامل عديدة، ومن بين هذه العوامل يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مؤثر بشكل كبير. على سبيل المثال يمكن للشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق عائدات من صادراتها وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يعزز الصادرات ويحسن الميزان التجاري. بالإضافة إلى ذلك فإن تدفق العملة الأجنبية من خلال الاستثمارات يساهم في زيادة احتياطي العملة الأجنبية وتعزيز قيمة العملة المحلية.

تعتبر الجزائر من البلدان النامية أحادية القطاع، أي أنها تعتمد بدرجة شبه مطلقة على المحروقات في هيكل صادراتها، فضلاً عن كونها اقتصاد بازار بامتياز، أي أنها تستورد كل ما يلزم وما لا يلزم من الخارج، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية وعدم تشجيع المنتج المحلي أو المستثمر على الاستثمار في مشاريع إنتاجية بدل الاستخراجية، لذلك شهد ميزان المدفوعات الجزائري أرصدة تراوحت ما بين الموجبة تارة والسالبة تارة أخرى، حيث يمكن ملاحظة أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد العديد من الاختلالات في تسعينات، وبرغم من هذا عملت الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة إصلاحات وقوانين.

مقدمة عامة

وبناء على ماتقدم تجسدت إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان المدفوعات الجزائري للفترة مابين 2000_2021؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في الرفع بميزان المدفوعات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يساهم تحسين الميزان المدفوعات.

الفرضية الثانية: للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- دراسة نوعية العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات
- تحليل مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر.

وتتلخص أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باعتباره من أهم العوامل المؤثر على الاقتصاد، وهذا من خلال تحليل علاقته وأثره على ميزان المدفوعات هذا الأخير الذي يكتسي أهمية كبرى في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المنهج المتبع:

بما أن موضوعنا يهدف إلى توضيح اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و بالتالي تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطورات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات وكذا التعريف بالنظريات المفسرة للمتغيرين أما المنهج القياسي الإحصائي اعتمد على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات و ذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج EViews 09 لاختبار نتائجه وبإسقاطها على النظريات الاقتصادية .

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة والميول الشخصي لهذا الموضوع.
- محاولة القيام بدراسة اقتصادية قياسية لتحليل العلاقة بين متغيرين اقتصاديين لهما أهمية في الاقتصاد الكلي في الجزائر .

حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني في الجزائر أما الإطار الزمني يشمل الفترة ما بين (2000-2021).

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة كريمة قويدري بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية مدرسة الدكتوراه بتلمسان 2011، كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1991 إلى 2008. مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم اعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجة الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

الدراسة الثانية: منير خروف، ريم ثومرية، وليدة فريحة. (14 05, 2020). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري"، دراسة قياسية للفترة 2000-2016. المدرسة العليا للتجارة جامعة قلمة، الجزائر. أبرزت الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2016)، وتوصلت إلى أنه لا يوجد تأثير قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على حالة ميزان المدفوعات الجزائري. بل على العكس من ذلك، تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الثالثة: دراسة طوير أمال مختاري عبد الجبار 2020، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018: عالجت الدراسة إشكالية مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 1990-2018، واكتفت الدراسة القياسية باعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر متغير لدراسة عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتفسير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات. وأشارت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجاباً على الصادرات خارج

مقدمة عامة

المحروقات على المدى الطويل، مما يعني أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزيد من حجم الصادرات خارج المحروقات. وكشفت الدراسة أيضاً عن تأثير سلبي لانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بعد مرور عدة سنوات.

الدراسة الرابعة: دراسة أبو ليلي ومشعل (جوان 2007) تحمل عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن"، وهدفت إلى قياس وتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1976 إلى 2003. أظهرت النتائج وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر، وبين الواردات والنتائج المحلي الإجمالي. كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي نحو الاستثمار الأجنبي.

تقسيمات الدراسة:

تم تخصيص الفصل الأول لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال مبحثين الأول بعنوان الإطار النظري والثاني تضمن تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما الفصل الثاني بعنوان ميزان المدفوعات تطرقنا خلاله إلى التعريف بميزان المدفوعات ودراسته وأسباب اختلاله كما احتوى المبحث الثاني على تطور وتحليل ميزان المدفوعات في الجزائر، أما الفصل الثالث فحاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة والفرضيات من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال نموذج VAR.

الفصل الأول :

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي العالمي معظم تلك الزيادة، وهي اتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالم، وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجر وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له وتم تقسيم الفصل لمبحثين المبحث الأول يتضمن أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2000 الى 2021 .

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

ويتعرض هذا المبحث إلى تقديم مختلف التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته بالإضافة إلى

أهم أشكاله:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم أشكاله

ان التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى اتفاقا سواء بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف: أول مجموعة تتضمن تعاريف بعض الاقتصاديين وثاني مجموعة تشمل تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك فرنسا نظرا لاستعمالها كمرجع من قبل عدة دول، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1/1 تعاريف الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر

وفقا لرؤية "أبو قحف عبد السلام" يعد الاستثمار الأجنبي المباشر تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كامل الاستثمارات في مشروع معين، مع مشاركته في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك. في حالة الملكية المطلقة، تكون السيطرة كاملة، مما يمنح المستثمر القدرة على تنظيم وإدارة المشروع بشكل مستقل. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المستثمر بتحويل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية إلى الدولة

المضيفة¹

¹عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر 1989، ص13.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

من جانب آخر يعتبر "رايموند برنارد" الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك من خلال مساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى عبر إنشاء فرع لها في البلد المضيف أو من خلال تأسيس مؤسسة أجنبية جديدة مع شركاء أجنب في بلد آخر.²

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار تقوم به مؤسسة مقيمة بهدف تحقيق أرباح دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أجنبي، ويشمل ذلك العمليات الأولية بين الشركتين وكل عمليات رأس المال بينها وبين المؤسسات³

من خلال هذه التعاريف، يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره

مجموعة من الاستثمارات التي تتم خارج البلد الأم، وتشكل حركة دولية لرؤوس الأموال، والتي ينتج عنها علاقات وأهداف اقتصادية وسياسية ومالية متعددة.

2/1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض المؤسسات الدولية

1** المنظمة العالمية للتجارة.

-تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في البلد الأصلي باستخدام أصوله في بلدان أخرى بهدف إدارتها⁴.

² Raymond Bernard, **Economie Financiere International**, Editions (PUF), Paris 1971 p91

³ زغيب شهرزاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة 2005، ص 07.

⁴ بلال بو جمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تلمسان، 2007، ص 19.

2** صندوق النقد الدولي

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مجموعة العمليات الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة في البلد المضيف، والذي يكون مختلفًا عن دولة المؤسسة الأم⁵.

- وفقًا لمعايير صندوق النقد الدولي، يعتبر الاستثمار استثمارًا أجنبيًا مباشرًا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، حيث تعطي هذه الحصة للمستثمر الحق في إدارة المؤسسة⁶

3** بنك فرنسا.

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال تمنح للمستثمر المقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة بشرط أن تكون نسبة المشاركة أكبر أو تساوي 10%.

من خلال التعريفات السابقة، يمكننا أن نرى أن المؤسسات الدولية تتفق في وصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تدفق لرأس المال إلى دولة غير الدولة الأصلية لرأس المال بهدف إنشاء مشروع طويل الأجل يقوم المستثمر بإدارته جزئيًا أو كليًا لتحقيق الربح⁷

3/1: بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي تلخيص لمفاهيم المؤسسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

⁵ بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، 2011، ص202.

⁶ فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2005، ص24.

⁷ Jean-Louis Mucchielli، **Multinationales et mondialisation**، édition du seuil، Mai01998

Paris p47

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1- مؤسسة الاستثمار المباشر

- تعرف بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التسيير والإشراف والمراقبة على مشاريع منشأة من قبلها في سوق أو أسواق أجنبية.

- يمتلك المستثمر الأجنبي المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من المؤسسة .

2- الشركات متعددة الجنسيات

- يوجد العديد من التسميات والتعاريف لهذا النوع من الشركات⁸.

- عرفها "جورج دانيق" بأنها المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل.

- تُعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي ينتمي مالكوها إلى جنسيات عدة دول وتعمل أيضًا في عدة دول بهدف مضاعفة ربح المجموعة⁹

3- الفروع

تمثل مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشراكة بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم.

-تتخذ هذه الفروع أشكالاً مثل فرع دائم، مكتب تمثيل، أو شركة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين.

4- المستثمر المباشر

-قد يكون المستثمر المباشر مجموعة أفراد، فردًا، مؤسسة عامة أو خاصة، أو مؤسسات تنشط كوحدة واحدة.

⁸ Mucchielli J.L - **Multinationales et mondialisation**، (Paris, Seuil, 1998) p18

⁹ د.على ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث 1987، ص165

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- يخوّل للمستثمر أن يتصرف كوحدة واحدة في جزء من ملكية مؤسسات الاستثمار المباشر في دولة تختلف عن دولة إقامته¹⁰

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر له العديد من الفوائد التي تجعله يحظى باهتمام واسع، وفيما يلي بعض المنافع التي يقدمها:

1-تحقيق زيادات اقتصادية للمستهلك

- يتمثل ذلك في توفر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة بأسعار أقل نسبيًا، مما يزيد من رفاهية المستهلك ويساهم في رفع مستوى المعيشة.

2-زيادة رأس المال الاجتماعي

- يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساهم في زيادة رأس المال الاجتماعي، وهو ما يعزز البنية التحتية والعلاقات الاقتصادية في الدول النامية.

3-تعويض العجز في الادخار المحلي.

يوفر الاستثمار الأجنبي مصدرًا مهمًا لتعويض العجز في الادخار المحلي يساهم في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إنشاء مشروعات إنتاجية في مجموعة متنوعة من السلع والخدمات.

- يسمح بتوفير رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتنويع المنتجات وتحسين جودة السلع، مما يجعلها مؤهلة للتنافس في الأسواق الكبرى والعالمية.¹¹

¹⁰ بيوض محمد العيد، تقييم إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص5.

الفرع الثالث: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال، وفيما يلي أبرزها:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات

- حسب تعريف منظمة "الأونكتاد"، فإن هذا الشكل من الشركات يتكون من "الشركة الأم" وفروعها الأجنبية.

- تكون "الشركة الأم" هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، في حين أن الفرع الأجنبي المملوك كلياً أو جزئياً هو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها في الدولة المضيفة، والتي تتمتع بحق المشاركة في الإدارة.¹²

2- الاستثمار المشترك.

- يعتبر الاستثمار المشترك أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة.

- المشاركة لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع، بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية والخبرة.

- يعتبر الاستثمار المشترك مقبولاً بشكل كبير في الدول النامية، وذلك لأسباب اجتماعية وسياسية، مثل الحد من درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ومساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين¹³

¹¹ محمد عابد ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إقتصاد القياسي، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، 2007، ص4 .

¹² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص193

¹³ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثالثة، 2006، ص189

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

ومن بين أهم النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية هيكل السوق نجد نظرية دورة حياة المنتج ونظرية السوق الغير كامل بالإضافة إلى نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.¹⁴

1/1 نظرية دورة حياة المنتج

تمثل نظرية دورة حياة المنتج فكرة مهمة في فهم تطور الصناعات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. تقوم النظرية على تقسيم دورة حياة المنتج إلى ثلاث مراحل رئيسية:¹⁵

1. مرحلة المنتج الجديد : تتميز هذه المرحلة بابتكار المنتج وتقديمه لأول مرة في السوق. يتم تكلفة عمليات البحث والتطوير في هذه المرحلة، مما يرفع تكلفة الإنتاج وبالتالي سعر المنتج. وبسبب ذلك، يحتاج المنتج إلى تسويقه في البلدان ذات الدخل المرتفع. في هذه المرحلة، لا يكون هناك استثمار أجنبي مباشر.

2. مرحلة المنتج الناضج : يتميز هذا المرحلة بتحقيق الاستقرار في المنتج وانخفاض تكلفة البحث والتطوير. يزداد الطلب على المنتج وتظهر بدائل له، مما يخفف من حالة الاحتكار التي كانت تسيطر عليه في المرحلة السابقة. يبدأ المنافسة في الزيادة ويبدأ المنتجون بالبحث عن فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

3. مرحلة المنتج النمطي: في هذه المرحلة، يصبح المنتج قياسياً وغير مميز. يتم التركيز في هذه المرحلة على المنافسة في الأسعار، ويتم توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان التي تتميز

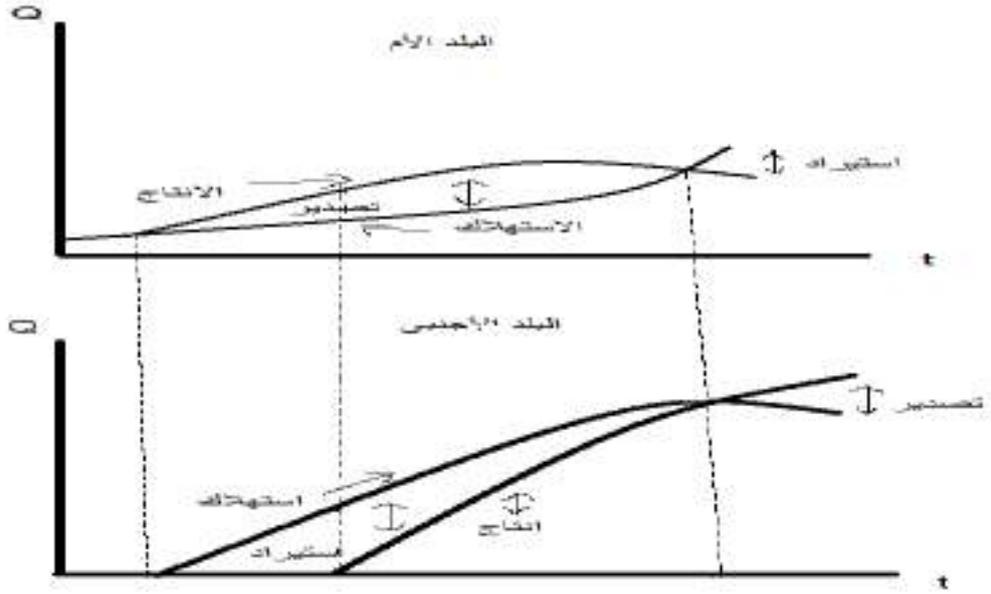
¹⁴ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري للفترة 2005/1996، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص82

¹⁵ Imad Moosa. Foreign Direct Investmet (Theory. Evidence and Practice) first Edition .PALGRAVE .US. 2002 p38

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بتكاليف الإنتاج المنخفضة. يمكن أن يؤدي هذا التحول إلى انعكاسات إيجابية، مثل تحويل الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتمتع بتكاليف الإنتاج الأقل، مما يجعل البلد المبتكر يستورد المنتج الذي ابتكره بسبب التكاليف المنخفضة.¹⁶

الشكل البياني رقم 01-01: يوضح نشوء الاستثمار الاجنبي المباشر وفقا لمراحل حياة المنتج.



Source : Imad Moosa. Foreign Direct Investmet (Theory. Evidence and Practice) first Edition.PALGRAVE. US. 2002 p 40.

▪ الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

يوجد العديد من النقاط التي تُظهر أن النظرية ليست قادرة على شرح جميع الظواهر الاقتصادية بطريقة كاملة. من بينها.

¹⁶ Imad Mouse .Op cit p 38-39

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1. تبسيط النموذج : يُعتبر نموذج دورة حياة المنتج مبسطاً جداً وغير واقعي عند مقارنته بالأسواق العالمية المعاصرة، حيث يفترض النموذج أن الإنتاج يبدأ داخل السوق المحلية قبل الانتقال إلى الأسواق الخارجية، وهو ما لا ينطبق في كثير من الحالات مع الشركات العالمية الكبرى التي تبدأ في تصنيع المنتجات للسوق العالمية مباشرة.

2. عدم التطبيق على بعض الصناعات والخدمات: يُعتبر النموذج غير مناسب لتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الصناعات مثل الصناعات الاستخراجية والسياحة، حيث لا يكون الاستثمار مرتبطاً بمراحل حياة المنتج بنفس الطريقة التي يفترضها النموذج.

3. عدم مراعاة التطورات الحديثة في العولمة: تجاهل النموذج للتحويلات الحديثة في العولمة، حيث يمكن للشركات الدولية الكبرى اليوم تقديم منتجات ناشئة ومبتكرة ونمطية في الأسواق العالمية في نفس الوقت، مما يجعلها تتجاوز مراحل النمو المتسلسلة التي يفترضها النموذج.

بشكل عام، فإن هذه الانتقادات تشير إلى أن النموذج قد يكون غير كافٍ لشرح جميع الظواهر الاقتصادية الحديثة، وقد يحتاج إلى تعديلات أو تطويرات ليكون أكثر قوة وصلة بالواقع الاقتصادي العالمي الحالي.¹⁷

2/1: نظرية عدم كمال السوق

توضح هذه النظرية، التي قدمها الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر في عام 1960، الأسباب المحفزة للاستثمار في الخارج من خلال تمتع الشركات المستثمرة بمجموعة من المزايا الاحتكارية. هذه المزايا تشمل التقدم

¹⁷ Godfrey Yeung. Foreign Direct Investment and Socio Economic Development in China. First Edition. PALGAVE. US .2002 p 21

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التكنولوجي، توافر رؤوس الأموال، وتوفر المهارات الإدارية والتنظيمية وغيرها، مما يمنح هذه الشركات تفوقاً على الشركات الوطنية في الدول المضيفة أو حتى على الشركات المنافسة.¹⁸

ترتكز النظرية على تفسير الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على طبيعة أسواق احتكار القلة في الدول الأم لهذا الاستثمار. وتعتبر النظرية أن الامتداد خارج الأسواق المحلية وسيلة للإفلات من ضغوط سوق الاحتكار.¹⁹

ووفقاً لهذه النظرية، يتطلب نشوء استثمارات أجنبية مباشرة في الخارج شرطين أساسيين:

- يجب أن تفوق الأرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل.
- يجب أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية مثل التفوق التكنولوجي أو المعرفة الفنية، التي تُعرف بالخصائص الاحتكارية للشركات.
- تساهم هذه المزايا في زيادة مردودية الشركة وتميز منتجاتها عن المنتجات المشابهة المقدمة من المنافسين المحليين.

▪ الانتقادات الموجهة للنظرية:

ساعدت نظرية هايمر في توضيح الخصائص التي تجعل الشركات متعددة الجنسيات في وضعية المحتكر من جانب العرض في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، وُجّهت إليها عدة انتقادات نلخصها فيما يلي:

¹⁸ Harbhajan Kehl .Foreign Investment in Developing Countries Published. PALGAVE Macmillan .US .2004 p16

¹⁹ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 86.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1- التركيز على الشركات الكبيرة : ترتبط النظرية بالتركيز على الشركات الدولي الكبيرة، حيث أن العديد من المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه. لكن في الواقع العملي، هناك العديد من الشركات الصغيرة التي تتبع سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن النظرية قد لا تنطبق على هذه الشركات الصغير.

2- إغفال المزايا المكانية: أغفلت النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي لانتقال المستثمر خارج وطنه، وخاصة في بعض الصناعات الاستخراجية مثل النفط والمعادن. فهذه المزايا قد تكون من العوامل الحاسمة التي تدفع المستثمرين إلى الانتقال إلى الخارج.²⁰

3/1: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة

نظرية تسعى الى تفسير P.J. Buckley و M. Casson وضع الاقصاديان سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات. يعتقد "باكلي" و"كاسون" أن استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة:

1- العوامل الخاصة على مستوى المشروع: ممثلة في قدرة المشروع على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم ووحداتها التابعة.

2- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة : ممثلة في طبيعة المنتجات وهيكل الصناعة.

3- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم: ممثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للإقليم.

4- العوامل الخاصة على مستوى الدول: ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بينهما.

للحفاظ على ميزة تنافسية، يجب على المؤسسة أن تظل مالكة للمعارف الجديدة وحافطة للرأسمال البشري

الحامل لهذه المعارف في مجالات البحث والتسيير والتسويق والتكنولوجيا وغيرها.²¹

²⁰ Imad Moosa .Op cit p32

²¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق ص89

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

من هنا يمكن القول إن قدرة المؤسسة على التدويل لا تعتمد فقط على التكنولوجيا، بل تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوفر لديها، مثل مختلف المعارف والقدرة التكنولوجية والرأس المال البشري. وبالتالي، فإن المزايا التي تتمتع بها المؤسسة هي التي تجعلها قادرة على اتخاذ قرار التدويل.²²

▪ الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة:

تتناول بعض العوامل التي تؤثر في P.J. Buckley و M. Casson نظرية الدولية للاستثمار، لكنها تتضمن بعض النقائص:

أ- **تركيز على المعرفة:** رغم أن النظرية تشير إلى أربعة عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات، فإنها تركز بشكل كبير على عوامل المعرفة أكثر من غيرها، مع اهتمام محدود بجوانب التكلفة والعائد المرتبط بالمجموعات الثلاث الأخرى، مثل التكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية. هذه التكلفة قد تحول دون القيام بالاستثمار المباشر في حال تطبيق حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد هذه الشركات.²³

ب- **اقتصار على الشركات متعددة الجنسيات:** تعتمد النظرية في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على الشركات متعددة الجنسيات فقط، دون الاهتمام بالشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات. كما أنها لا تهتم بتدويل نشاط قطاع الخدمات.

هذه النقائص قد تحد من شمولية النظرية في تفسير الحركة الدولية للاستثمار، وتشير إلى الحاجة لتطوير النظريات لتشمل مجموعة أوسع من العوامل الاقتصادية والسياسية وال اجتماعية²⁴

²² Imad Moosa Op cit p32

²³ Harbhajan Kehl .Op cit p17

²⁴ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتورا كلية العلوم الاقتصادية، علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص76

الفرع الثاني: النظريات التجميعية والتركيبية

1/2: نظرية الموقع(التوطن)

تقدم نظرية الموقع أو التوطن شرحًا للعوامل التي تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن الاستثمار في الدول المضيفة²⁵. وتشير النظرية إلى عدم حركية بعض عوامل الإنتاج، وتستعرض العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها:

1. حجم ومعدل نمو سوق الدولة المضيفة: يفضل المستثمرون الأجانب الأسواق الكبيرة ذات معدلات النمو العالية. إذا كان هناك اتحادات جمركية أو ترتيبات مماثلة، يمكن للمستثمر الاستفادة من اقتصاديات الحجم مما يشجع على الإنتاج داخل الدولة المضيفة.

2. العوامل المرتبطة بالتكاليف: تشمل مدى توافر المواد الأولية، وانخفاض تكلفة العمالة، وتوافر التسهيلات الإنتاجية الأخرى، حيث تؤثر هذه العوامل على تكلفة الإنتاج.

3. الإجراءات الحمائية: تتضمن التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير مثل نظام الحصص، والتي تؤثر على قرار المستثمر بشأن التوطين.

4. السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة: يؤثر الإطار القانوني والتنظيمي للدولة المضيفة بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. السياسات المشجعة للاستثمار تعزز جاذبية البلد للمستثمرين الأجانب.

5. عوامل أخرى: مثل الحوافز والتسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، ومستوى المنافسة في السوق المحلي، وتوفر بنية تحتية قوية، وغيرها من العوامل.

يساعد فهم هذه العوامل المستثمرين الأجانب على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة تتناسب مع أهدافهم واستراتيجياتهم الاقتصادية.

²⁵ مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص13.

▪ الانتقادات الموجهة للنظرية:

الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الموقع (التوطن) تشمل ما يلي:

أ- **تجاهل المزايا الاحتكارية:** لم تأخذ النظرية في اعتبارها المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات الدولية، خاصة المزايا المعرفية التي تشبه السلع الاجتماعية في جانب العرض. يمكن للشركات الأم نقل هذه المزايا إلى وحداتها الفرعية في مختلف دول العالم لاستغلالها دون تكاليف إضافية كبيرة، على الرغم من أن امتلاك المزايا الاحتكارية يُعد شرطاً أساسياً لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. **تجاهل هدف السيطرة على الأسواق الدولية:** لم تأخذ النظرية في اعتبارها رغبة الشركات الكبرى في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها لتحقيق أهدافها الخاصة وبالتالي، قد تستثمر هذه الشركات في مناطق جغرافية متعددة حول العالم للوصول إلى أهدافها، بغض النظر عما إذا كانت العوامل التي تحدها النظرية متوفرة بشكل كامل أو جزئي.²⁶

2/2 النظرية الانتقائية

نظرية داننج (1977) المعروفة بنظرية "الانتقائية" تهدف إلى تفسير كيفية اختيار الشركات بين السياسات الرئيسية للعمل الاقتصادي الدولي وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، والترخيص.²⁷

تعتمد النظرية على ثلاثة عوامل رئيسية:

1- الميزة الاحتكارية الخاصة: توفر المزايا الاحتكارية الخاصة بالمستثمر الأجنبي تعتبر شرطاً أساسياً للتدويل.

هذه المزايا قد تكون تقنيات فريدة، معرفة متخصصة، أو براءات اختراع.

²⁶ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 97.

²⁷ Imad Moosa OP cit p36

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2-عوامل التوطن المقارنة: تشير إلى العوامل التي تجعل البلد المضيف أكثر جاذبية للمستثمر. قد تتضمن هذه العوامل تكلفة الإنتاج المنخفضة، البنية التحتية المناسبة، أو الحوافز الحكومية.

3-الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية الخاصة:المستثمر الأجنبي يسعى إلى استغلال ميزاته الاحتكارية بشكل مباشر، لذا قد يختار عدم منح التراخيص للآخرين. بدلاً من ذلك، يفضل خيارين لغزو الأسواق الخارجية: الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير. يعتمد اختيار المستثمر على مدى ملاءمة عوامل التوطن المقارنة. إذا كانت العوامل تؤيد الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد آخر، سيفضل المستثمر ذلك. أما إذا كانت العوامل تدعم الإنتاج في البلد الأصلي، فسيكون التصدير هو الخيار المفضل²⁸

الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية:

تعد نظرية داننج المعروفة بنظرية"الانتقائية" من النظريات المقبولة في مجال تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اعتمادها على العديد من العوامل المتداخلة. ومع ذلك، تعرضت النظرية لبعض الانتقادات.

1-إغفال بعض العوامل المؤثرة:لم تقدم النظرية تفسيراً لعلاقة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مع مدى توفر أو انعدام عوامل توطن (جذب ودفح) الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنها اكتفت بافتراض علاقة طردية بين هذه العوامل، دون تعمق في التفاعل المعقد بينها.

2-الاعتماد على مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي:

استخدام هذا المؤشر لتحديد مراحل النمو الاقتصادي لأي دولة قد يكون غير كافٍ، حيث إنه ليس المؤشر الوحيد الذي يحدد مراحل النمو الاقتصادي للدول. بالإضافة إلى ذلك، لا يصلح هذا المؤشر على المدى الطويل بسبب تغير القيمة الحقيقية للنقود عبر الزمن.

²⁸ Imad Moosa OP cit p 37

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

3-افتراض تناقص المزايا الاحتكارية مع النمو الاقتصادي: النظرية تفترض أن تزايد النمو الاقتصادي يؤدي إلى تناقص المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب، مما يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. إلا أن هذا الافتراض يتعارض مع التدفقات المتزايدة للاستثمار بين الدول المتقدمة.

4-إهمال السياسات الاقتصادية والأوضاع السياسية والأمنية: لم تُعطِ النظرية اعتبارًا كافيًا للسياسات الاقتصادية للدول المضيفة، ولا للأوضاع السياسية والأمنية التي قد تؤثر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. الظروف السياسية غير المستقرة قد تعيق تدفق الاستثمار، وهو جانب مهم لم تأخذه النظرية في الاعتبار.²⁹

هذه الانتقادات تحد من صحة تفسير النظرية وتظهر ضرورة توسيع نطاق التحليل ليشمل مجموعة أوسع من العوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.³⁰

²⁹ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص101

³⁰ Michael Twomey .A Century of Foriegn Investment in the Third World .First Published. Routledge. London. 2000. P09.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل جذبه

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر هذه الدوافع بمثابة الأهداف، والتي سيتم توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(01-01): دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر الكامنة من قبل المستثمر ومن الدول المضيفة

الأعمال الوطنيين. 2

دوافع المستثمر الأجنبي(أ)	دوافع الدول المضيفة(ب)
<p>من بين دوافع المستثمر الأجنبي نذكر: ³¹</p> <p>-الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.</p> <p>-يمكن من تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار والتجارة.</p> <p>-منها ما شكل مصدرا حقيقية المواد الأولية من مناجم الحديد والصلب، ومناجم البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر في الأرض يدرك أنها هامة للاستثمار وهذا ما ينطبق عليه الوضع حول الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.</p>	<p>من بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة نذكر: ³²</p> <p>-جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة.</p> <p>-دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.</p> <p>-اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.</p>

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المراجع المذكورة

³¹ عبد السلام أبو قحن، نظريات التدويل والجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص15

³² مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016 ص11.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة عوامل تحد من تحقيق أهدافه أو تعوقها، ومن بين هذه العوامل نذكر:³³

1-إنتاجية العمالة: تعد إنتاجية قوة العمل عاملاً حاسماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فارتفاع الإنتاجية

يشجع على استقطاب الاستثمار، بينما قد يؤدي انخفاضها إلى إحجام المستثمرين.

2-معدلات النمو الاقتصادي: ترتبط جاذبية الاستثمار بمعدلات النمو الاقتصادي. فعندما تكون معدلات النمو

مرتفعة، يعزز ذلك الثقة في الاقتصاد ويحفز الاستثمار. وعلى النقيض، إذا كانت المعدلات منخفضة، فقد يكون

ذلك عقبة أمام الاستثمارات.

3-حجم السوق: يعتبر حجم السوق عاملاً مؤثراً في جذب الاستثمار الأجنبي. فالسوق الصغير الناجم عن

انخفاض مستويات دخل الأفراد في البلد النامي قد يكون غير مشجع للاستثمار الأجنبي، بينما يعد السوق الكبير

فرصة جذابة للاستثمارات.

4-حالة البنية التحتية: تشكل جودة البنية التحتية من طرق ووسائل نقل واتصالات وغيرها جانباً مهماً لجذب

الاستثمار. فالبنية التحتية الجيدة تعزز من سهولة ممارسة الأعمال، في حين أن ضعف البنية التحتية قد يمثل

عقبة كبيرة للاستثمار.

تحسين هذه العوامل يمكن أن يساعد الدول في جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

³³ عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013، ص361-362.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرق بين المفهوم الضيق والواسع للاستثمار الأجنبي يعتمد على السياق الاقتصادي والسياسي للدولة المعنية. في المفهوم الضيق، يشير الاستثمار الأجنبي إلى المشاريع المشتركة التي يشارك فيها رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي في مشروع محدد، سواء كانت عبر عقود الخدمات، الإدارة، الامتياز، أو التراخيص.

أما المفهوم الواسع، فيتضمن أيضًا الاستثمارات التي تشمل قدرًا كبيرًا من رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية في البلاد، بما في ذلك الاستثمارات الجديدة التي تقوم بها الشركات الأجنبية دون المشاركة مع الشركات المحلية.

في السياق الجزائري، يمكن أن تشمل المفاهيم الضيقة والواسعة للاستثمار الأجنبي مختلف الأشكال والأنماط للمشاريع الاقتصادية التي تشارك فيها رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية،³⁴ سواء من خلال المشاريع المشتركة أو المشاريع الخاصة بالشركات الأجنبية دون مشاركة المستثمرين المحليين.

▪ في القانون رقم 63 - 277:

اكتفى المشرع في هذا القانون بعبارة "استثمار رؤوس الأموال الواردة فيها بأنه موجه"³⁵ "الاستثمار المباشر، أما الأشكال الأخرى للاستثمار كانت غير معروفة في ذلك الوقت، كما أن شموله للرؤوس الإنتاجية دليل على وجود أشكال أخرى للاستثمار بالرغم من عدم تحديدها.

³⁴بوسهوية نور الدين، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في القوانين الدولي والجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، البليلة 2005/2004، ص 48 .

³⁵المادة 1 من القانون رقم 63-277، المؤرخ في 26 يوليو 1963، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادر 17 سبتمبر 1960 .

▪ في القانون رقم -66 248:

في هذا الأمر لا يوجد أي تعريف للاستثمار، والغاية منه هو تنظيم رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني، والأحكام الواردة في هذا الأمر تؤكد أن الموقف المشرع الجزائري بالمقارنة من القانون السابق الذكر رقم 277-63 الذي كان أكثر وضوحا فهذا القانون ينص على استبعاد رأس المال الخاص من مشاريع الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطن.³⁶

▪ في المرسوم التشريعي رقم 93-12:

إن هذا المرسوم لم يأتي بأي تعريف محدد للاستثمار، حيث أن المادة الأولى أشارت إلى الاستثمارات الأجنبية التي تنحز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات³⁷، بالتالي يمكن فهم من هذه المادة أن تشمل كل السلع بصفة عامة، أو بإنتاج أي شيء مادي في الجزائر، والخدمات تشمل الحقوق والالتزامات المرتبطة بالملكية والتي لها قيمة اقتصادية، وهذه الاستثمارات "تنحز على شكل حصص من رأس المال، وإذا كان أشكال أخرى الاستثمارات فإنه يقتصر على الاستثمار المنجز بواسطة حصص من رأس المال أو حصص عينية"³⁸

▪ في الأمر رقم 01 - 03 المعدل والمتمم:

إن المادة الأولى من هذا الأمر حددت مجال تطبيقه على الاستثمارات الوطنية الأجنبية في مجال النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وهذا يندرج ضمن الأشكال التقليدية للاستثمار كما سمح

³⁶ المادة 1 من الامر رقم 66-284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 80، الصادر في 17 سبتمبر 1966 الملغى.

³⁷ المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 ، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

³⁸ المادة 2 من نفس المرسوم التشريعي رقم 93-12 مرجع سابق

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار في القطاعات التي كانت تحتكرها الدولة والمؤسسات العمومية التابعة لها بعد الحصول على رخصة أو امتياز من طرف السلطة المعنية.³⁹

حدد المشرع الجزائري في المادة الثانية من نفس الأمر السابق الذكر مفهوم الاستثمار وهو

1 - اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

2 - المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .

3 - استعادة النشاطات في إطار خصومة جزئية أو كلية⁴⁰

نستخلص من هذا المفهوم :

أولاً: إن الاستثمار يمكن أن يأخذ أشكال مختلفة تتمثل فيما يلي :

- أ- توسيع نشاط مؤسسة بالمساهمة في استحداث نشاطات جديدة أو المساهمة في تحسين قدرات الإنتاج (أي جعل المؤسسات أكثر فعالية)، أو إعادة التأهيل (أي استرجاع بعض المؤسسات التي تعاني من صعوبات في التسيير والتنظيم والمعرضة للزوال) أو إعادة الهيكلة (تشمل المؤسسات التي تعاني من عدم الفعالية في التسيير والتنظيم والتي تحتاج إلى إعادة الهيكلة أي مراجعة قواعد تسييرها وتنظيمها)
- ب- المساهمة في رأس مال مؤسسة أي المساهمة الجزئية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الرفع من رأسمالها .

ج- اكتساب المؤسسات بشكل جزئي في إطار عملية الخصومة

³⁹المادة 1 من الامر رقم 03-01 المعدل والمتمم، المؤرخ في 20 اوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 4، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2001 .

⁴⁰المادة 2 من نفس الامر السابق 03-01 المعدل والمتمم، مرجع سابق .

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: هذه المساهمة يمكن أن تكون نقدية أو عينية.

ثالثا: توسع المشرع في مجال النشاط ليشمل كل القطاعات الاقتصادية بما فيها تلك التي تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني ولكن بشرط الحصول على رخصة من السلطات المعنية

رابعا: هناك إرادة لدى المشرع الجزائري في توسيع مجال النشاط ليشمل على القطاعات الاقتصادية بما فيها تلك التي تعتبر حيوية للاقتصاد، لكن في نفس الوقت وضع قيود الهدف منها الاحتفاظ بالأساليب التقليدية للاستثمار "واستبعاد" الأشكال الجديدة للاستثمار إلى جانب اشتراط الحصول على الرخصة للاستثمار في بعض القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني⁴¹.

⁴¹ عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013، ص143-144.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة 2000-

2021

يمكن توضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2021 في الجدول التالي :

الجدول رقم 01-02: يمثل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من الفترة 2000-2021

(الوحدة مليون دولار)

الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
2580,62641	2011	280,1	2000
1499,44685	2012	1113,10554	2001
1696,86675	2013	1064,96	2002
1506,73344	2014	637,853027	2003
-584,539199	2015	884,749028	2004
1636,29924	2016	1145,6177	2005
1232,34192	2017	1888,45621	2006
1474,58907	2018	1743,63093	2007
1381,81232	2019	2632,0478	2008
1142,64069	2020	2754,11889	2009
869,681819	2021	2301,22592	2010

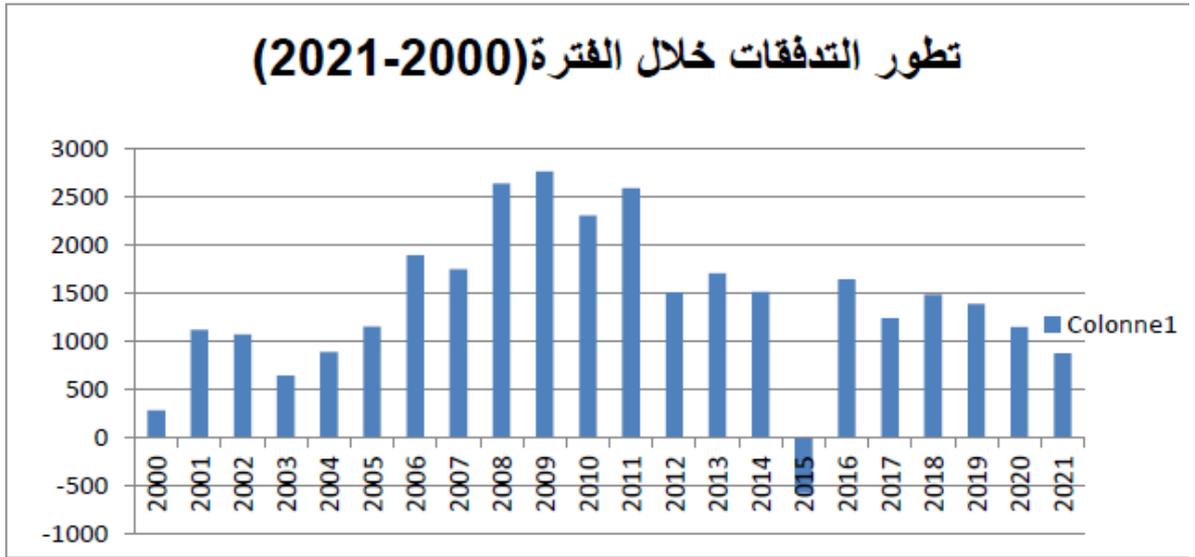
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على موقع www.unctad.com

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقاً من الجدول يمكن استخراج الشكل البياني عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما يلي:

الشكل (01-02): يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الفترة 2000 إلى 2021

(الوحدة: مليون دولار)



المصدر : من إعداد الطالبين استناداً من معطيات الجدول رقم 02

من خلال الجدول رقم 01-02 تبين مايلي:

يوضح تطورات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث نلاحظ أنه شهد تقلبات كثيرة خلال فترة الدراسة ففي سنة 2000 لم يتجاوز 500 مليون دولار، وقد سجل ارتفاعاً بعد ذلك في سنة 2001 ليصل إلى أكثر من 1100 مليون دولار، ثم شهد انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى أقل من 1000 مليون دولار في سنة 2003، ثم يعود إلى الارتفاع إلى أكثر من 1000 في سنة 2005، وشهدت الفترة 2008، 2009 أكبر تدفقات في حجم استثمار وارد بأكثر من 2500 مليون دولار، 2750 مليون دولار على التوالي، أما سنة 2015 فقد كانت فيها أدنى حصيلة بـ 500 مليون دولار (عجز)، ثم شهد بعدها رواجاً خلال سنة 2016 ثم انخفض بعدها لي غاية 2021 ليصل إلى حوالي 860 مليون دولار بعدما سجل في 2018 حجم 1142 مليون دولار.

خاتمة الفصل:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة في المشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما إن العمل على تعظيم المنافع، و تقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث انه مثلما يؤثر إيجابيا على البلد المضيف، يمكن أي يؤثر سلبا أن لم يحسن التعامل معه، و بما إن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فإنها قد اتخذته كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها على مستويين المحلي والعالمية، ومن اجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من هذا الاستثمار.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات

تمهيد:

تحول الدول إلى الفتح الاقتصادي وتوطين العلاقات الاقتصادية مع بقية دول العالم في إطار التجارة الدولية، وهذا يشمل مجموعة من المعاملات والتفاعلات التي تستوجب التسوية والالتزامات بمواعيدها سواء كانت فورية أو مؤجلة، وتسجيل هذه البيانات وتوثيقها في سجل منظم يعرف بميزان المدفوعات والذي يعتبر مؤشراً اقتصادياً هاماً يقيس تقدم الدول.

فميزان المدفوعات يسجل للدول جميع المعاملات والتبادلات الاقتصادية التي تحدث نتيجة تعاملها مع الاقتصاد الخارجي، وخاصة فيما يتعلق بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير المناخ المناسب له، وتقديم الحوافز والتسهيلات التي تشجع على جذبها، نظراً لأنه مصدر تمويل مهم خاصة بالنسبة للدول النامية التي تواجه تحديات متواصلة في ميزان مدفوعاتها ومنه سيشكل هذا الفصل مدخل لميزان المدفوعات وذلك من خلال تطرق لتعريفه وأهميته ومكوناته... وتم تقسيمه على نحو الآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الميزان المدفوعات

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2021

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الميزان المدفوعات

يُعتبر ميزان المدفوعات نافذة تُطل من خلالها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، والعكس بالعكس. فهو السجل الذي يُدرج فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، مع علاقات تبادلية تشمل الديون والاستثمارات وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها مايلي :

- ميزان المدفوعات هو السجل الذي يُسجل فيه جميع الصفقات التي تحدث بين سكان دولة معينة وأولئك الذين يعيشون في باقي دول العالم، خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة. يهدف هذا السجل إلى توثيق الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بفعالية.¹
- تعريف صندوق النقد الدولي: ميزان المدفوعات في عمقه فهو سجل مالي يعتمد على مبدأ القيد المزدوج، يتتبع إحصائيات لفترة زمنية معينة لتسجيل التغيرات في مكونات أو قيمة أصول الاقتصاد لدولة معينة ناتجة عن تعاملاتها مع باقي الدول، وتأثير هجرة الأفراد، بالإضافة إلى تسجيل التغيرات في القيمة والمكونات المتعلقة بالذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة من الصندوق والالتزامات تجاه باقي الدول في العالم.²
- " ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية المالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة، ولفترة زمنية عادة ما تكون سنة".³

¹ . محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، 1999م، ص279

² .balance of payments manual. 4 th edition. IMF. Washington. P 12-

³ .شريف عمروش ، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية "تخصص نقود مالية وبنوك" جامعة سعد دحلب البلدية، 2005 ص93

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تُعتبر بيانات ميزان المدفوعات مؤشراً حيويًا يعبر عن الوضع الاقتصادي للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تشملها دراسة هذه البيانات. لذا، فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية أمر حيوي لأي اقتصاد وطني، وذلك لأسباب عدة:

- يعكس هيكل هذه المعاملات القوة والقدرة الاقتصادية للبلد، وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال عرض وطلب العملات الأجنبية وهيكل التجارة الخارجية.
- يوضح ميزان المدفوعات القوة النسبية لسعر الصرف وتأثير السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، مما يساعد في متابعة تطور البنية الاقتصادية للدولة ونتائج السياسات الاقتصادية.
- يُعتبر ميزان المدفوعات أداة مهمة لتخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، مما يجعل المعلومات المتعلقة به ضرورية للبنوك والمؤسسات والأفراد في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- تعكس المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد بالعالم الخارجي مدى اندماجه في الاقتصاد الدولي، وبالتالي تعكس الموقف الدولي للبلد⁴

الفرع الثالث : عناصر ميزان المدفوعات

نظرًا لتعقيد المعاملات الاقتصادية التي ترتبط بأي بلد مع بقية العالم، يصعب تسجيلها وتوثيقها بشكل فردي في ميزان المدفوعات. وبالتالي يتم تقسيمها إلى فئات مستقلة تشمل أنواعًا مختلفة من المعاملات المتشابهة والتي تشترك في الأهداف. وعلى هذا النحو يتكون ميزان المدفوعات من خمسة حسابات تسجل مختلف أنواع المعاملات وتوفر بيانًا موجزًا لها:

1. الحساب الجاري : ويشمل ما يلي :

⁴ عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص 115

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

1.1. تحت هذا الحساب نجد الحساب الفرعي الأول " تبادل السلع " الذي يتضمن الصادرات والواردات السلعية

بما في ذلك كل السلع المنقولة والمباعة والمشتراة أو المحولة بطرق أخرى بين الملاك المحليين والأجانب .

2.1. حساب الفرعي الثاني " الخدمات " ومن أهم المعاملات الدولية في الخدمات ما يلي:

أ. نفقات النقل بما فيها نقل البضائع والتأمين الخاصة بالحركة الدولية للسلع كذلك نفقات الرحلات الدولية السياحية و غيرها.

ب. الخدمات السياحية وتشمل جميع النفقات منها : رواتب المواطنين في البلدان الأجنبية (سكن، نقل ،.....الخ).

ت. خدمات متنوعة للشركات تشمل مختلف الأصناف من معاملات الدولية، التجارة الدولية للخدمات الهندسية، برمجة الآليات ... الخ الاتاوات و رسوم التراخيص المدفوعة الاستخدام براءة الاختراع.

3.1. الحساب الفرعي الثالث من ميزان الجاري يتعلق بمداخل الاستثمارات. مدفوعات الفائدة و الأرباح لأنها تعتبر مدفوعات الرأس المال العامل في الخارج، أرباح مصنع ينتمون إلى مقيم أجنبي، فمن المهم أن تميز هذه المدفوعات السنوية في الحساب المالي.⁵

2. حساب التحويلات: المعروف أيضًا بحساب التحويلات الأحادية، يُسجل جميع المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي بدون مقابل، وهي عمليات غير تبادلية لا تتضمن حصول أو دين. تشمل هذه المعاملات الهبات والتعويضات، سواء كانت عينية أو حقيقية، حيث يُسجل تقديمها في الجانب المدين في حالة تقديمها من الدولة أو الأفراد، وفي الجانب الدائن في حال استلامها. تُصنّف التحويلات إلى خاصة وعامة، حيث تشمل الأولى التحويلات التي تتعلق بالقطاع الخاص وتشمل تحويلات المهاجرين والتعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين، والضرائب والرسوم، بينما تشمل التحويلات العامة تلك التي يتم الحصول عليها بواسطة

⁵ منجد عبد اللطيف الخشالي ، وبوزاد عبد الرحمان الهيتي ،مقدمة في المالية الدولية ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الاردن ،

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

الجهات الرسمية من منظمات حكومية، وتشمل الإعانات الطبيعية والتعويضات عن الخسائر الحربية. تظهر هذه التحويلات في الحساب الجاري بقيمتها الصافية، التي تمثل الفرق بين المبالغ المستلمة والمدفوعة إلى الخارج.

3. حساب العمليات الرأسمالية : حساب العمليات الرأسمالية يدون جميع التغييرات التي تطرأ على أصول الدولة أو حقوقها في الدول الأخرى، بالإضافة إلى الالتزامات أو الديون المتعلقة بها. يتضمن هذا الحساب جميع العمليات التي تؤثر على موقف الدولة المالي وتسجل تغيراتها في الديون والمطالب المستحقة وغيرها من العناصر ذات الصلة خلال الفترة المحددة للميزان. وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى: حساب رأس المال الطويل الأجل وحساب رأس المال القصير الأجل.

3.1. حساب رأسمال الطويل الأجل : يتضمن جميع التغييرات التي تحدث في أصول المقيمين والمطالب المالية والتزاماتهم غير المقيمين، والتي تستمر لفترة تزيد عن عام واحد. ومن بين أبرز العناصر التي تدرج في حركات رأس المال الطويل الأجل: الاستثمارات في المحافظ المالية، الاستثمارات المباشرة، القروض التجارية عند التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى أي قروض أخرى.

3.2. حساب رأسمال قصير الأجل : يُشير إلى تسجيل كافة التغييرات التي تحدث في أصول المقيمين ومخصصاتهم المستلمة من الأشخاص غير المقيمين، والتي تستمر لمدة تقل عن عام.

تشمل هذه التغييرات الالتزامات المالية المقدمة من الخصوم، مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في بنوك محلية، أدونات الخزنة، قروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية، وكذا التغييرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاق الدفع الدولية، القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك بالخارج، وأرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

تتمثل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عديدة منها : الهروب من الظروف الغير ملائمة، وتحقيق الربح السريع، والمضاربة، وغيرها من الأغراض المشابهة.⁶

4. حساب الذهب والصرف الأجنبي (حساب التسويات الرسمية): ويضم هذا الحساب كلا من تحركات الذهب

للأغراض النقدية، وكذا رصيد الحملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.⁷

هدف هذا الحساب هو تسوية الفجوات أو الاختلافات في التسجيلات بين المبالغ المدنية والدائنة في ميزان المدفوعات. يتم ذلك عن طريق استخدام تحركات الاحتياطات الدولية مثل الذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة. في حالة العجز في ميزان المدفوعات، يتم تسويته عن طريق تصدير الذهب أو العملات الصعبة إلى الخارج أو عن طريق طلب القروض. أما في حالة وجود فائض، يمكن تعزيز الاحتياطات من الذهب والعملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض للبلد.⁸

5. حساب السهو والخطأ: المعروف أيضًا بحساب التعديلات . يُستخدم هذا الحساب لتعديل الاختلافات بين

المبالغ المسجلة في الجانب الدائن والمدين من ميزان المدفوعات، نتيجة لاختلاف مصادر المعلومات أو الأخطاء في التسجيلات وفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، وهدف من هذا الحساب هو تحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات.⁹

⁶ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005 ص.68/69

⁷ سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين تنظيم وتنظيم، الدار اللبنانية مصر، 1991، ص31،32

⁸ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 / ص.49

⁹ سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين تنظيم وتنظيم، مرجع السابق، ص31،32

المطلب الثاني: أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته

الفرع الأول: أسباب إختلال ميزان المدفوعات

يمكن وصف وجود فائض في ميزان المدفوعات عندما يكون الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين بأنه خلل يشير إلى تجميد جزء من الدخل القومي، وهذا يعتبر غير مرغوب فيه اقتصادياً. بالمثل، يُعتبر وجود عجز في ميزان المدفوعات عندما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن يُعتبر خللاً، حيث يؤدي العجز المستمر إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية. يمكن لاختلال ميزان المدفوعات أن يكون مؤقتاً لفترة قصيرة أو دائماً لفترة طويلة.¹⁰

حيث يوجد عدة أسباب لحدوث هذا خلل أهمها :

• **الاختلال النقدي (سعر الصرف الأجنبي):** إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها. ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب ، فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية.¹¹

• **التقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول دورياً وبشكل مستمر،** فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة¹² .

¹⁰. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، ، 2008ص 300.

¹¹ Paula Samuelson, William Nordhaus, Économie-Taux de change et système financier international, paris,2005, p 619

¹²فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1 ، عمان، الأردن،2004، ص 129

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

• **أذواق المستهلكين** : حيث التغيير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى انخفاض الطلب- الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية).

• **الأوضاع والظروف الطبيعية** : تتدرج ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات، الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب هي الأخرى قد تؤثر على أنشطة الاقتصادية وبالتالي تتسبب في اختلال موازين المدفوعات للدول.

• **أسباب هيكلية** : و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة¹³.

الفرع الثاني :أنواع اختلال في ميزان المدفوعات

هناك ستة أنواع لاختلال ميزان المدفوعات و هي:

1. الاختلال الموسمي:

يكون هذا الإختلال في في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة ، ففي مواسم تصدير المحاصيل يكون لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يختفي هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز وهذا النوع من الاختلال لا يستلزم سياسة ما لمواجهة فيمكن أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة .

2. الاختلال الدوري:

هو نوع من التقلبات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها دول اقتصاديات السوق، حيث ينتقل هذا الاختلال بشكل تتابعي من دولة إلى أخرى عبر التجارة الخارجية. والتفصيل يكمن في أن الارتفاع الاقتصادي (الرواج) الذي تشهده إحدى دول اقتصاديات السوق يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات من العالم الخارجي، مما يسفر عن زيادة مستويات الإنتاج والتوظيف في الدول الأخرى المصدرة.

¹³إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، ، مرجع سابق ص 300

3. الاختلال العارض أو العشوائي:

هو نوع من الاضطرابات التي تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي لدولة ما، ويحدث نتيجة لظروف غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تلحق أضراراً بالتملكات والمنشآت والمصانع والموارد الحيوية في البلاد، مما يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة. يتسم هذا النوع من الاختلالات بطابعه الزمني حيث يزول مع انحسار الأسباب التي أدت إليه.¹⁴

4. الاختلال الهيكلي (دائم):

الاختلال الهيكلي هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب و/أو العرض مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة. يتسبب هذا النوع من الاختلال في تفاوت في أداء القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوازن المطلوب في الميزان التجاري أو في التوزيع العادل للموارد.

يعتبر الاختلال الهيكلي تحدياً لا يمكن معالجته بسهولة عبر تغيير سياسات محددة مثل سياسات النقدية أو الضريبية. بدلاً من ذلك، يتطلب حل الاختلال الهيكلي تحسين البنية الأساسية للاقتصاد وتحديث الصناعات والقطاعات ذات الأداء الضعيف. يجب تعزيز الإنتاجية والكفاءة في هذه القطاعات وتعزيز الابتكار والتنوع في الاقتصاد من خلال دعم الصناعات الناشئة وتحفيز الاستثمار في القطاعات الحيوية. إن عملية معالجة الاختلال الهيكلي تتطلب استراتيجيات طويلة الأمد وجهوداً متواصلة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.¹⁵

5. الاختلال المرتبط بالأسعار:

يحدث عندما يكون هناك انحراف بين الأسعار الداخلية للبلد والأسعار العالمية، مما يؤدي إلى تغيرات في التوازن التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات. على سبيل المثال، عندما تكون الأسعار الداخلية مرتفعة

¹⁴ سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1994، ص 33 34.

¹⁵ د. محمود يونس، اقتصاديات الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، ط2007، ص266.

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

بشكل مفرط مقارنة بالأسعار العالمية، قد يؤدي ذلك إلى تقليل تنافسية السلع المحلية في الأسواق الدولية، مما ينتج عنه تراجع في صادرات البلد وارتفاع في وارداته.

تعديل سعر الصرف هو واحد من السياسات التي يمكن استخدامها لمعالجة هذا الاختلال. عن طريق تعديل قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، يمكن تحسين تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية، مما يسهم في زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي تحسين التوازن في ميزان المدفوعات.

6. الاختلال الاتجاهي:

يحدث عندما يكون هناك انحراف في التوازن التجاري بين الصادرات والواردات لدولة معينة، حيث يكون الطلب على الواردات أكبر من القدرة على الصادرات. يحدث هذا النوع من الاختلال خاصة في الدول النامية التي تسعى للنمو الاقتصادي، حيث يزداد الطلب على المواد الأولية والمعدات الإنتاجية والسلع الأساسية للتنمية، مما يؤدي إلى زيادة وارداتها بشكل ملحوظ بينما لا تزداد الصادرات بنفس الوتير.

هذا الاختلال يمكن أن يسبب تدهوراً في ميزان المدفوعات، حيث تزداد الديون الخارجية للدولة وتتنخفض احتياطياتها النقدية. وللتغلب على هذا الاختلال، قد يتخذ المسؤولون الاقتصاديون سياسات تهدف إلى تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، مثل تحفيز الصناعات التصديرية، وتطوير سياسات لتشجيع الاستثمارات الخارجية، وتنظيم التجارة الخارجية بما يحقق توازناً في النشاط التجاري ويعزز الصادرات.¹⁶

الفرع الثالث: طرق المعالجة لميزان المدفوعات

صحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات يمكن أن يتم عبر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى استعادة التوازن وتحسين أداء الاقتصاد. من بين هذه الإجراءات.

¹⁶ منذور احمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 5251

1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

يتم التصحيح عن طريق آليات السوق باستخدام تحليلات مختلفة تتضمن النظرية التقليدية، النظرية الكينزية، والنظرية الحديثة.

من وجهة نظر النظرية التقليدية، يعتقد الاقتصاديون أن آلية السوق والتغيرات في الأسعار قادرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. يُعتقد أن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الأسعار في السوق المحلي والدولي، مما يؤثر على حجم الصادرات والواردات.

من جانب آخر، استند الاقتصاديون الكينزيون إلى تحليل تأثيرات التغيرات في الدخل القومي على الصرف الأجنبي، ومن ثم على ميزان المدفوعات. يعتقدون أن تغيرات الدخل تؤثر على الصادرات والواردات، مما يؤدي إلى تعديلات في ميزان المدفوعات.

أما التحليل الحديث، فيتيح فرصة لفهم التوازن الخارجي للدولة من خلال تفسير تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يُدرج التحليل الحديث العمليات المالية كجزء من هذه النظريات، مما يهدف إلى تطوير نظرية شاملة تشمل جوانب متعددة من التوازن الاقتصادي.

2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تعتمد السلطات على مجموعة من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى إجراءات داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات خارج الاقتصاد الوطني :

الإجراءات داخل الاقتصاد الوطني تشمل:

1. بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حدوث عجز في الميزان.
2. بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
3. استخدام أدوات السياسة التجارية مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية لتقليل الاستيراد وزيادة الصادرات.
4. استخدام الذهب والاحتياطات الدولية لتصحيح الخلل في الميزان.

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

أما الإجراءات خارج الاقتصاد الوطني، فتشمل:

1. اللجوء إلى القروض الخارجية من مصادر مختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية.
2. بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
3. بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومة في المؤسسات الأجنبية للمواطنين الأجانب للحصول على النقد الأجنبي.¹⁷

المطلب الثالث : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

الفرع الأول : الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

توجد العديد من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، والتي تشمل ما يلي:

1-إحلال الواردات : عندما يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية لإحلال الواردات، يمكن للدولة المضيفة تقليل النفقات بالعملة الصعبة للاستيراد، ويؤدي ذلك إلى تقليل الضغط على النقد الأجنبي، مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.

2-زيادة الصادرات : قد يؤدي إنشاء وحدات إنتاجية من قبل المستثمرين الأجانب إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة من السلع والخدمات. هذا التحسن في الصادرات يعزز تدفق العملة الصعبة إلى الدولة المضيفة، مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.

3-تداول العملات الأجنبية: بيع المستثمرين الأجانب للعملات الأجنبية للحصول على العملة المحلية يزيد من احتياطي الدولة من النقد الأجنبي. هذا يعزز قيمة العملة المحلية، وبالتالي يزيد من تدفق العملات الصعبة، مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.

¹⁷ Pierre Jacquemont: Rôle du taux de change dans l'ajustement d'une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N°118, Avril/Juin 1989,p :65

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

4-إعادة استثمار الأرباح : عندما تلتزم الشركات الأجنبية بإعادة استثمار أرباحها داخل الدولة المضيفة، فإن هذا يعزز من تدفق رؤوس الأموال، مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات¹⁸

5- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، لأن الآثار الأولية على ميزان المدفوعات تكون إيجابية نتيجة زيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) ، فضلاً عن أن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها¹⁹ .

لتجنب الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، يجب على الدول المضيفة التركيز على استقطاب أشكال الاستثمار التي تتماشى مع أهدافها واستراتيجياتها التنموية. هذا يتطلب وضع سياسات مدروسة وإجراءات تنظيمية مناسبة لضمان استفادة الاقتصاد الوطني بشكل أمثل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يمكن تحديد عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره السلبية على الميزان المدفوعات بما يأتي:

1. تحويل الأرباح : في المدى القصير، يمكن أن تكون آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة إيجابية، ولكن مع مرور الوقت، تبدأ هذه الاستثمارات بتحويل أرباحها إلى الشركة الأم، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات في البلد المضيف.

2. أزمة جنوب شرق آسيا: يشار إلى أزمة جنوب شرق آسيا كمثال على تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في استنزاف احتياطي الدول المضيفة.

¹⁸ إبراهيم محمد البطانية، أثر محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردن للسنوات (1995-2009)،

المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 01، جوان 2015، ص123

¹⁹ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 182

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

3. سياسة تسعير الصادرات والواردات: تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتطبيق سياسات تسعير تجعل الصادرات من فروعها في الدول المضيفة أقل قيمة من السعر الحقيقي، في حين يتم تسعير وارداتها إلى الفروع بأعلى من السعر المطبق عالمياً. تهدف هذه السياسات إلى نقل الأرباح إلى الشركة الأم وتقليل العبء الضريبي.

4. عدم إعادة استثمار الأرباح: قد لا تلتزم الشركات متعددة الجنسيات بإعادة استثمار أرباحها في البلد المضيف، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

5. تحويل خدمات التمويل والأجور: تقوم الشركات بتحويل خدمات التمويل والأجور والدخول للعاملين فيها، وهذا يؤثر على ميزان المدفوعات.

6. الاقتراض من داخل الدولة المضيفة: قد تلجأ الشركات الأجنبية إلى الاقتراض من داخل الدولة المضيفة، مما قد يخلق مشاكل في نقص المدخرات المحلية بدلاً من حلها.²⁰

باختصار، يمكن أن تكون هناك آثار سلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات على المدى الطويل، خصوصاً فيما يتعلق بتحويل الأرباح وسياسات التسعير غير العادلة، وعدم إعادة استثمار الأرباح، وتحويل الخدمات والأجور، والاقتراض من داخل الدولة المضيف.

²⁰ بيري نورة، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الإقتصادية - دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996 - 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تنمية إقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2016، ص 381

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2021

المطلب أول: كيفية إعداد ميزان مدفوعات الجزائري وخصائصه

الفرع الأول : كيفية إعداد ميزان المدفوعات الجزائري

يتولى بنك الجزائر مسؤولية إعداد ميزان المدفوعات، وتقع هذه المهمة تحديدا على عاتق مديرية ميزان المدفوعات، وهي مديرية فرعية من المديرية العامة للصرف. يعتبر الدولار الأمريكي وحدة الحساب المستخدمة في إعداد ميزان المدفوعات، باعتباره عملة المدخول الرئيسي للتصدير ولكن ذلك لا يمنع من إعداده أيضا بالدينار الجزائري. ويتم استخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة بالنسبة للمعلومات المقدمة كرسيد(الاحتياطات)، وفي حال تعذر الحصول عليها تقيم التدفقات الناتجة عن ذلك بسعر صرف متوسط الفترة قصيرة (ثلاثي)

أما فيما يخص الوضعية الإجمالية الخارجية فإن سعر الصرف المستخدم هو سعر صرف متوسط (بين سعر الشراء والبيع) عند تاريخ اقفال الوضعية إن الفترة المعتمدة في إعداد ميزان المدفوعات في الجزائر هي السنة والتقويم المتبع هو التقويم الميلادي أي من 1/1 إلى 31/12 من السنة نفسها، وإذ يمثل دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (وفقا لطبعته الخامسة الصادرة سنة 1993 والمراجعة سنة 2003) الإطار المفاهيمي والميكلي لإعداد ميزان المدفوعات في فترة الدراسة، فإنه يلاحظ اجتهاد بنك الجزائر في تقاريره السنوية إدراج بعض المصطلحات الخاصة بالطبعة السادسة الصادرة سنة 2008 (الدخل الأولي والدخل الثانوي) وذلك منذ سنة 2015. تبعا للطبعة الخامسة بقسم ميزان المدفوعات إلى حسابين رئيسيين هما: حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والعمليات المالية. وبالإستناد إلى المعلومات المرفقة بالوثائق المحاسبية و الصيغ التبريرية المجمع لدى مجمل الوسطاء المعتمدين أو البنك الجزائر و يتم التسجيل وفقا لنظرية القيد المزدوج لكافة المعاملات التبادلية وغير التبادلية على اختلاف طبيعتها اقتصادية كانت أو مالية أو نقدية ومهما

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

كان نوعها (فورية، اجلة، مسبقة، دون مقابل) بين المقيمين في الجزائر والعالم الخارجي، ويفرق هنا بين المقيم وغير المقيم بالموقع الجغرافي للنشاط والنية المستمرة أو المؤقتة الإقامة.

للعلم فإن جميع البنود المعرفة على مستوى ميزان المدفوعات هي معلمة ومرمزة ومتابعة عن طريق نظام تسجيل العمليات المصرفية يتمثل في تسوية رسمية من طرف بنك الجزائر لصالح البنوك و / أو لعملائها، وشهريا تتحصل مديرية ميزان المدفوعات في المتوسط على أكثر من 230 ألف معلومة 80% منها مصدرها البنوك. كما تتلقى من مديرية تسيير الأصول والعمليات الخارجية وضعيات مفصلة عن شراء وبيع الوسطاء المعتمدين للعملات الأجنبية، تسمح لها بمراجعة التصريحات البنكية. وبناء على ما سبق يتم إعداد ميزان إجمالي لجميع البلدان وميزان حسب المنطقة الجغرافية والأهمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المناطق في كل من آسيا، أوروبا أمريكا وإفريقيا. تجدر الإشارة إلى أن إعداد ميزان المدفوعات الجهوي (بالبلد) يتطلب بند تسويات متعددة الأطراف لتعويض الفرق الحاصل بين استراد من بلد بتمويل من بند آخر²¹

الفرع الثاني : الخصائص ميزان المدفوعات الجزائري

أهم خصائص ميزان المدفوعات الجزائري تتضمن:

1. **التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية:** نتيجة للتأثير السلبي للفترة الاستعمارية والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، يعاني الاقتصاد الجزائري من تخلف اقتصادي وتشوه في بنيته الاقتصادية.
2. **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع الأولية على الساحة العالمية، وهو ما يؤثر سلبًا على استقرار ميزان المدفوعات.
3. **انخفاض معدل التبادل الدولي:** ينعكس تدهور معدل التبادل الدولي في انخفاض قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات..

²¹ Bank of algeria. (2022, 06). Consulté le 15 07 2022, sur Bank-of-algeria

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

4. انعكاسات التبعية الاقتصادية: يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالعلاقات الاقتصادية العالمية غير المتكافئة، مما يزيد من تبعيتها للاقتصاديات العالمية ويجعلها عرضة للتقلبات السلبية في الأسواق العالمية..
5. زيادة الواردات بسبب زيادة الصادرات: يتسبب زيادة حصيله الصادرات في زيادة الواردات، نتيجة لتزايد الدخل الوطني الناتج عن زيادة حجم الصادرات.
6. هيمنة الصناعات الاستخراجية: يسيطر قطاع الصناعات الاستخراجية مثل صناعة النفط والغاز على القاعدة الإنتاجية في الدول مثل الجزائر، مما يجعل اقتصادها مرتبطاً بتقلبات أسعار المواد الأولية على الساحة العالمية.
7. قلة التنوع في القطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية الأخرى من تذبذب في الأداء وانخفاض في معدلات الإنتاجية، نتيجة للتقنيات التقليدية وضعف المرافق الزراعية وقلة الاستثمار في هذا القطاع.
8. الاعتماد على الزراعة المطرية: يعتمد الزراعة في الجزائر بشكل كبير على الزراعة المطرية، مما يعرضها للمخاطر المتعلقة بتقلبات الطقس وقلة الإنتاجية مقارنة بالزراعة الري بالماء.
- تلك الخصائص تعكس تحديات ميزان المدفوعات في الجزائر وتؤثر سلباً على استقرارها وتوازنها المالي، مما يتطلب تبني سياسات اقتصادية ونقدية فعالة لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.²²

²²كاظم حبيب، "الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة"، بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، 1992، ص32

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: تطور وتحليل ميزان المدفوعات في الجزائر من 2000 الى 2021

الجدول رقم 01-02 : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال فترة 2000-2021 الوحدة بالمليون

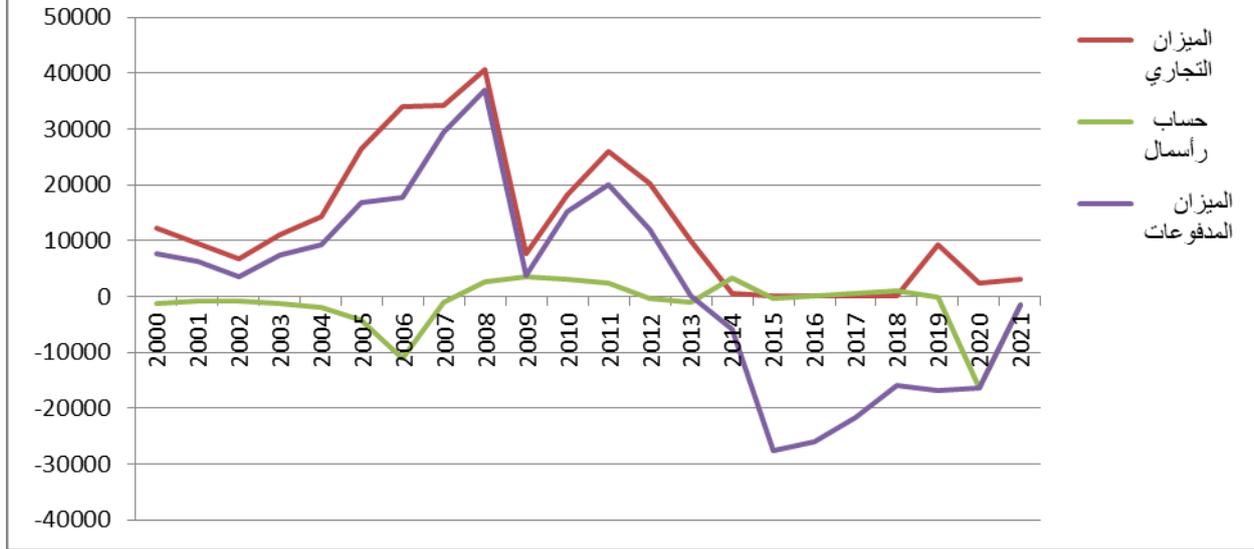
الدولار

السنة	الميزان التجاري	حساب رأسمال	الميزان المدفوعات
2000	12300	-1 360	7570
2001	9610	-870	6190
2002	6710	-710	3660
2003	11140	-1370	7470
2004	14270	-1870	9250
2005	26470	-4240	16940
2006	34060	-11220	17730
2007	34240	-990	29550
2008	40596	2540	36990
2009	7784	3457	3859
2010	18205	3177	15326
2011	25961	2375	20141
2012	20167	-361	12057
2013	9880	-1020	133
2014	459	3396	-5881
2015	-18083	-248	-27537
2016	-20128	188	-26031
2017	-13506	568	-21762
2018	-6474	1094	-15820
2019	9320	-20	-16932
2020	-13496	2315	-16369
2021	1171	3032	-1480

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

الشكل 02-01: يوضح تطورات ميزان المدفوعات في فترة 2000-2021



المصدر : استنادا من معطيات الجدول 02

من الشكل رقم 02-01 نلاحظ مايلي :

❖ أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة (2000-2014) بقيم متفاوتة وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات وخاصة في قطاع المحروقات تزامنا مع تقلبات أسعار النفط ، وسجل الميزان التجاري الجزائري حالات عجز خلال الفترة (2015-2020) قدرت ب 18083 مليون دولار عام 2015 بسبب ارتفاع الواردات في مقابل الصادرات وهذا نتيجة التراجع الحاد و المستمر في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 49.49 دولار ، وفي السنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 20128 مليون دولار بزيادة قدرت تقريبا ب 4.8 %، ليعرف بعدها انخفاضا إلى غاية 2019 أين بلغت قيمة العجز 9320 ليعاود الارتفاع اين سجل ما قيمته 13496 مليون الدولار عام 2020 ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وكذا وباء كوفيد 19، لينخفض العجز عام 2021 إلى 1171 مليون دولار ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا صدور القانون الجديد للمحروقات .

الفصل الثاني: الإطار النظري ميزان المدفوعات

❖ يتضح أن حساب رأسمال الجزائري سجل عجزا خلال الفترة (2000-2007) حيث سجل أعلى قيمة للعجز عام 2015 بـ 248 مليون دولار، ليعرف بعدها انخفاض ابتداء من عام 2008 إلى غاية 2011، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وسجل حساب رأسمال حالات عجز مجددا خلال سنوات 2012، 2013، 2015، ليسجل بعدها رصيد موجب خلال الفترة (2016-2021) مسجلا أعلى رصيد له بـ 3032 مليون دولار عام 2021.

❖ أما بالنسبة للرصيد الميزان التجاري سجل فائضا خلال فترة (2000-2008) اين سجل اعلي قيمة له والمقدرة 36990 مليون دولار ، ليعرف بعدها انخفاض كبير عام 2009 قدرت بـ 3859 مليون دولار ، وهذا يرجع لمخلفات الأزمة المالية العالمية 2008 وانخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الصادرات ليسجل بعدها ارتفاعا خلال عامين 2010، 2011 بـ 15326، 2014 مليون الدولار على التوالي ، وسجل أدنى قيمة له عام 2013 بـ 133 مليون دولار بعدها ليدخل رصيد ميزان المدفوعات مرحلة العجز ابتداء من سنة 2014 مسجلا ما قيمته 5881 مليون الدولار ، وهذا يعود للأزمات المالية العالمية أين عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا ، و استمر العجز في الرصيد الميزان المدفوعات إلى غاية عام 2020 ويقدر بـ 16369 مليون الدولار بسبب أزمة كورونا ، ليتقلص إلى 1480 مليون دولار سنة 2021 أين بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى بالتدريج من تأثير جائحة كورونا ومن صدمة أسعار النفط التي عرفتھا سنة 2020.

خاتمة:

يُعدُّ ميزانُ المدفوعات أداةً حيويةً لقياس قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي والوفاء بالتزامات تجاه دول العالم. يَعْكِسُ ميزانُ المدفوعات الوضعَ الخارجي للدولة، حيث يُسَجَّلُ فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين باقي الدول خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة.

تَحْتَوِي بنيةُ ميزانِ المدفوعات على مجموعةٍ من الحسابات، وتُشكِّلُ إجمالي أرصَدَتِهِ الرِّصِيدَ المتوازنَ للميزانِ المدفوعات، الذي يَجِبُ أن يكون متوازنًا ماليًا دائمًا. أي انحرافٍ قد يَحْدُثُ يكونُ من الناحية الاقتصادية ويشيرُ إلى عدم التوازن.

تأثر ميزان المدفوعات الجزائي بالتذبذبات التي شهدتها في السنوات الأخيرة نتيجة التحديات الاقتصادية التي واجهتها، مما أدى إلى زيادة اختلافاته. وقد كان لهذا التأثير تأثيرًا واضحًا على عدة جوانب من بنوده، بما في ذلك الميزان التجاري، وأيضًا على حساب رأسمال .

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لتأثير

الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

تمهيد:

منذ الاستقلال، أولت الجزائر اهتمامًا كبيرًا للاستثمار الأجنبي المباشر، تماشيًا مع دول أخرى في العالم النامي، نظرًا لفوائده الهامة في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي. لذا عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية كمصدر للتمويل الخارجي الذي يلبي احتياجاتها المالية المختلفة، من خلال تبني سياسات وتشريعات تشجيعية للمستثمرين الأجانب وتقديم مزايا تشجيعية لتدفق رؤوس الأموال.

يُعتبر تدفق رأس المال الأجنبي من خلال الاستثمارات المباشرة عاملاً مؤثرًا يؤثر على مكونات ميزان المدفوعات، ويوصفه أحد المؤشرات الرئيسية للوضع الاقتصادي، تسعى الدولة دائمًا للحفاظ على توازنها من خلال معالجة أي اضطرابات قد تحدث فيه بفعل تدفقات رأس المال الأجنبي. ولفهم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، سيتم استعراض ذلك من خلال تقسيم فصل كالآتي :

المبحث الأول: أدوات الدراسة القياسية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: أدوات الدراسة القياسية.

المطلب الأول: اختبار التكامل والاستقرارية

الفرع الأول: إخبار Dickey - Fuller البسيط (DF) (1979)

اختبار *Dickey - Fuller* البسيط (DF) (1979) إذا أخذنا في الاعتبار نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة

الأولى (1) (AR.) يلاحظ أنه عند تطبيق إخبار (Dickey Fuller) (DF) يتم تجربة الصيغ المختلفة الآتية

للاختيار من بينها

$$\begin{aligned} [1] x_t &= \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t \\ [2] x_t &= \phi_1 x_{t-1} + c + \varepsilon_t \\ [3] x_t &= \phi_1 x_{t-1} + b t + c + \varepsilon_t \end{aligned}$$

وفي جميع الحالات يكون الفرضية العدمية هو أن السلسلة الزمنية غير ساكنة (أي لها جذر الوحدة).

أما الفرضية البديلة فهو أن السلسلة الزمنية تكون ساكنة (أي ليس لها جذر الوحدة)

و تكتب صيغة الاختبار على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: \phi_1 = 1 \\ H_1: \phi_1 < 1 \end{cases}$$

إذا كانت $t_{\phi_1} < t_{tabul\acute{e}}$ فإننا نرفض فرض العدم H_0 أي أن السلسلة الزمنية x_t تكون ساكنة. أما إذا كانت $t_{\phi_1} \geq t_{tabul\acute{e}}$ فإننا نقبل فرض العدم H_0 بمعنى أن السلسلة الزمنية x_t تكون غير ساكنة. وإذا أعدنا كتابة الصيغة [1] من المعادلة رقم (4-25) كمايلي:

$$\begin{aligned} x_t - x_{t-1} &= \phi_1 x_{t-1} - x_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta x_t &= (\phi_1 - 1) x_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned} \quad (02)$$

فإنه يتضح أنه بدلاً من تقدير الصيغة [1] من المعادلة رقم (01) واختبار $(\phi_1 = 1)$ ، نقوم الآن بتقدير المعادلة رقم (02) (ينطبق هذا على الصيغتين [2] و[3]). واختبار:

$$\begin{cases} H_0: \phi_1 - 1 = 0 \\ H_1: \phi_1 - 1 < 0 \end{cases}$$

ويلاحظ أنه إذا تم قبول فرض العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق Δx_t تكون ساكنة، وهذا يعني أن السلسلة الأصلية x_t تكون غير ساكنة.

اختبار **dickey – fuller** الموسع (1981) (**adf**) يقوم اختبار **df** على افتراض انه لا يوجد:

ارتباط تسلسلي بين الأخطاء وبناء على ذلك فادا تبين عن طريق اختبار **Durbin–Watson** رفض هذا الفرض فان تطبيق هذا الاختبار لا يكون مناسباً، ويعطي نتائج غير دقيقة بشأن سكون او عدم سكون السلسلة او بعبارة أخرى بشأن جدر الوحدة للسلسلة الزمنية. ولهذه الأسباب فقد اقترح **Dickey** و **Fuller** اختبار اخر يسمى اختبار **Dickey–Fuller Augmented (ADF)**. يستخدم عندما تظهر النتائج وجودارتباط تسلسلي بين الأخطاء. و يعتمد اختبار **ADF** على نفس العناصر السابق الإشارة إليها في حالة اختبار **DF**.

و هناك ثلاثة صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامه في هذه الحالة.

$$\begin{aligned}
 [4] \Delta x_t &= \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \\
 [5] \Delta x_t &= \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \\
 [6] \Delta x_t &= \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b t + \varepsilon_t
 \end{aligned}
 \tag{03}$$

يلاحظ من المعادلة رقم (03) أنه تم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة p حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء. فمثلاً إذا أخذنا الفرق $\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2}$ وتبين أن مشكلة الارتباط الذاتي قد اختفت فإننا نكتفي بهذا الفرق. أما إذا لم تختف المشكلة فنضيف إلى المعادلة الفرق التالي: $\Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3}$ وهكذا إلى أن تختفي المشكلة. ويتم بعد ذلك تقدير المعادلة رقم (03) بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وحساب قيمة إختبار t_p أي للمعلمة p (معامل x_{t-1}) ومقارنتها بقيمة t_{table} المستخرجة من جدول **ADF** أو من نتائج البرنامج الإحصائي المستخدم وبناء على هذه المقارنة يتم إتخاذ قرار بقبول أو رفض فرض العدم H_0 .

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك ل Johansen 1988:

يعتبر اختبار **Johansen** أوسع من المنهجية المطبقة في اختبار **Engle–Granger**، فهو يسمح بتحديد عدد العلاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وذلك بإتباع الخطوات التالية:

حساب القيم الذاتية للمصفوفة نحصل عليها بعد مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: حساب البواقي للانحدارين التاليين

$$[1] \Delta Y_t - \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + \mu_t$$

$$[2] Y_{t-1} - \hat{A}'_0 + \hat{A}'_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}'_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}'_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

$$\text{avec } Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix}$$

$y_{t,t}$ و $v_{t,t}$ مصفوفات البواقي ذات البعد $(k \times n)$ ؛ k عدد المتغيرات n عدد المشاهدات في هذين النموذجين 1 و 2 و

لدينا نفس المتغيرات التفسيرية و الاختلاف يكمن في المتغيرات التابعة فقط.

المرحلة الثانية: حساب المصفوفة الأثر التي تمكنا من حساب القيم الذاتية، حيث يكم حساب أربع مصفوفات للتباينات والتباينات

المشتركة ذات البعد $(k \times k)$ انطلاقا من البواقي y_t و v_t كما يلي:

$$\begin{aligned} \hat{\Sigma}_{\mu\mu} &= \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \mu_t \hat{\mu}_t ; \hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n v_t \hat{v}_t \\ \hat{\Sigma}_{\mu v} &= \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \mu_t \hat{v}_t ; \hat{\Sigma}_{v\mu} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n v_t \hat{\mu}_t \end{aligned}$$

ثم نقوم بحساب k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات البعد $(k \times k)$ ، والتي تعطي بالعلاقة التالية:

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{v\mu} \hat{\Sigma}_{\mu\mu}^{-1} \hat{\Sigma}_{\mu v}$$

- انطلاقا من هذه القيم الذاتية نقوم بحساب الإحصائية التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث n عدد المشاهدات

λ_i القيمة الذاتية

رقم i للمصفوفة M

K عدد المتغيرات

r رتبة المصفوفة

هذه الاحصائية λ trace تتبع توزيع احتمالي (يشبه توزيع χ) مجدولة من طرف **Johannsen 1990** ::

- هذا الاختبار يعتمد على إقصاء الفرضيات المتناوبة

* رتبة المصفوفة M تساوي الصفر ($r=0$)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 0 \\ H_1: r > 0 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 > \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

$$\begin{cases} H_0: r = 1 \\ H_1: r > 1 \end{cases}$$

* رتبة المصفوفة M تساوي واحد ($r=1$)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 > \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي. وهكذا.

* رتبة المصفوفة M تساوي اثنين ($r=2$)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 2 \\ H_1: r > 2 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 > \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

* إذا كانت الاختبارات تقتضي رفض H_0 ، نجري في النهاية الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = k - 1 \\ H_1: r = k \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 > \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 أي رتبة المصفوفة M تساوي k، فلا توجد علاقة

تكامل مشترك، لأن كل التغيرات مستقرة (0).ا.

المطلب الثاني: نموذج متجه الانحدار الداني VAR واختبار العلاقة السببية

الفرع الأول: متجه الانحدار الداني VAR

النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^p A_i Y_{t-i} + \epsilon_t$$

$$Y_t = (Y1_t, Y2_t, \dots, Yn_t)$$

بشكل عام إن نموذج VAR ذو الدرجة p (décalage) و المتكون من K متغير يرمز له بـ (p) VAR والذي

يكتب على شكل المصفوفة التالية:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + u_t$$

نموذج VAR يكون مستقرا إذا تحققت الشروط التالية:

$$-E(Y_t) = u,$$

$$-Var(Y_t) < \infty$$

$$-cov(Y_t, Y_{t+k}) = [(Y_{t-U})(Y_{t+k} - u)] - T_k,$$

الفرع الثاني: اختبار العلاقة السببية

إن تحديد العلاقات السببية مابين المتغيرات الاقتصادية يسمح في عديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة مابين

هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا مايتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية،

وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية عموما.

يمكننا لقول إن المتغير (x) تسبب في المتغير (y) لو أن تنبؤ قيم (y) عن طريق القيم السابقة للمتغير (x)

بالإضافة على القيم السابقة للمتغير (y) كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير (y) فقط.

يعتمد اختيار العلاقات السببية لـ Granger على تقدير نموذج VAR إذ يمكن تعريف هذه النماذج عموماً على أنها تلك النماذج التي يتبع فيها كل متغير لقيمه الماضية وقيم متغير آخر من نفس هذا النموذج، والمعبر عنه بالمعادلات التالية:

$$X_t = \alpha_x + \sum B_{x,i} X_{t-1} + \varepsilon_{x,t} \dots\dots\dots (1)$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum B_{y,i} Y_{t-1} + \varepsilon_{y,t} \dots\dots\dots (2)$$

$$X_t = \alpha_x + \sum B_{x,i} X_{t-1} + \sum \varnothing_{x,i} Y_{t-1} + \varepsilon_{x,t} \dots\dots\dots (3)$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum B_{y,i} Y_{t-1} + \sum \varnothing_{y,i} X_{t-1} + \varepsilon_{y,t} \dots\dots\dots (4)$$

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المطلب الأول: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

الفرع الأول:

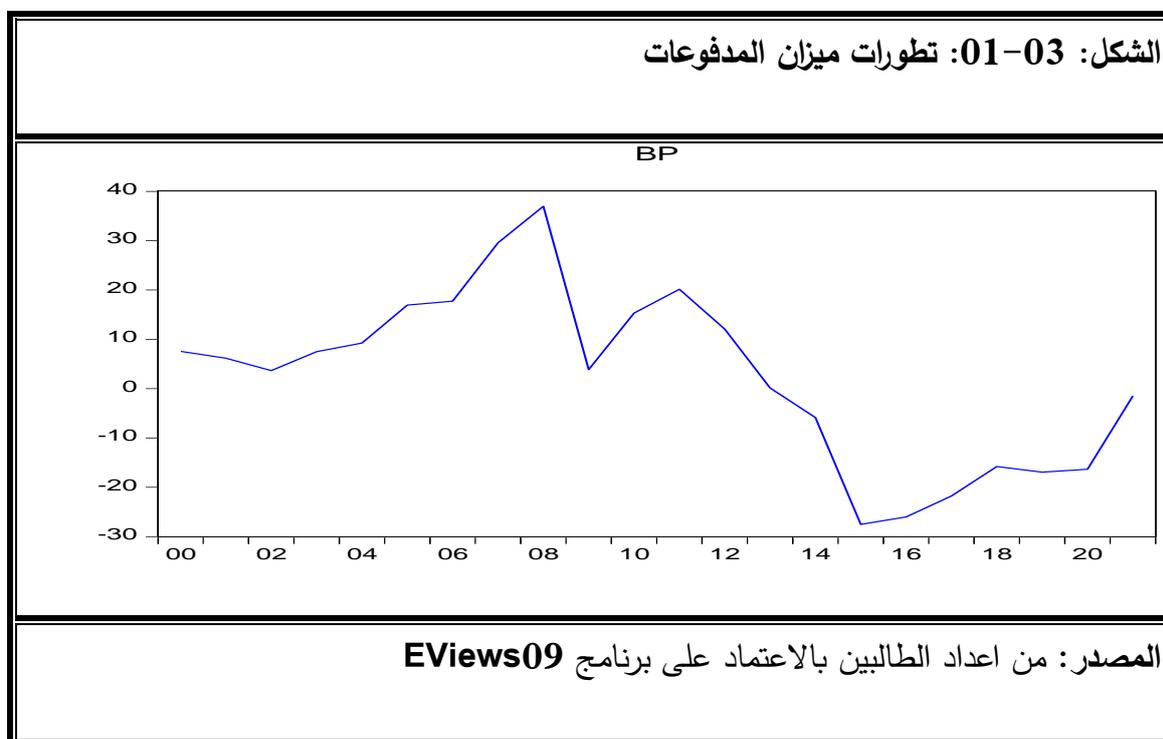
التعريف بالمتغيرات: لأجل تحليلا ودراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر تم أخذ بعض المتغيرات للقيام بالدراسة القياسية وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف البنك الدولي و بنك الجزائر حيث يستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2021

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من: رصيد ميزان المدفوعات (BP) كمتغير التابع والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، سعر الصرف الحقيقي ($reer$)، التضخم (inf)، ديون الخارجية (det)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وهي الممثلة في المعادلة التالية :

$$(BP) = C (1) + C(2) * (reer) + C (3) * (GDP) + C (4) * (FDI) + C (4) * (inf) + C (5) * (det)$$

❖ **المتغير التابع:** هو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعا للقيم التي تتحدها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة وهو **ميزان المدفوعات BP** يعبر عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال، وهي إما أن تكون تدفقات داخلة إلى الاقتصاد القومي مثل حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات و أرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب.¹

¹ عبد الرحمان يسرى احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص. 203.

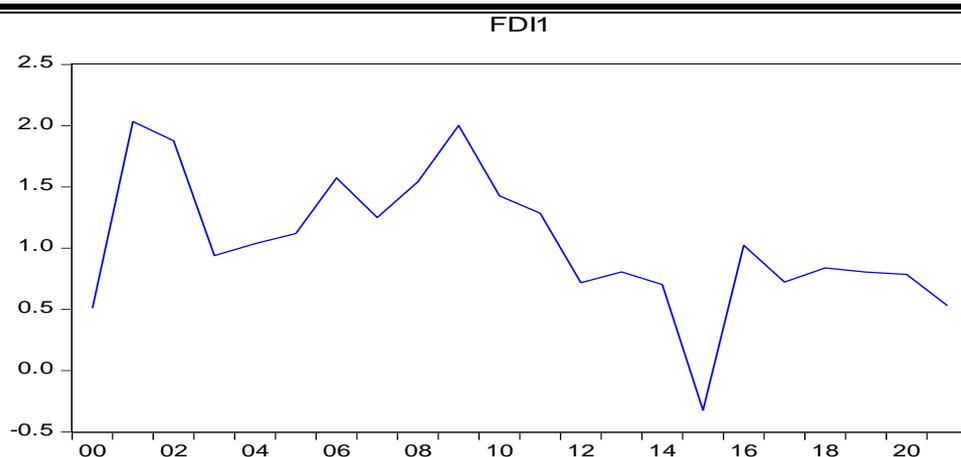


❖ المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى.

- الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI**: يمكن تعريفه بكونه ذلك الاستثمار الممثل في الشركات الأجنبية (خارج الوطن) أو الشركات الدولية (الشخصية المعنوية) أو الشركات متعددة الجنسيات (رقم أعمال كبير) لها مقرها بالدولة الأم، و تمارس نشاطها في دولة أو أكثر خارج الدولة الأم كما يمكن تعريفه أيضا بأنه كل شركة تبحث عن الاستثمار خارج موطنها في دولة مضيضة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء أكان لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويل.¹

¹فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 24.

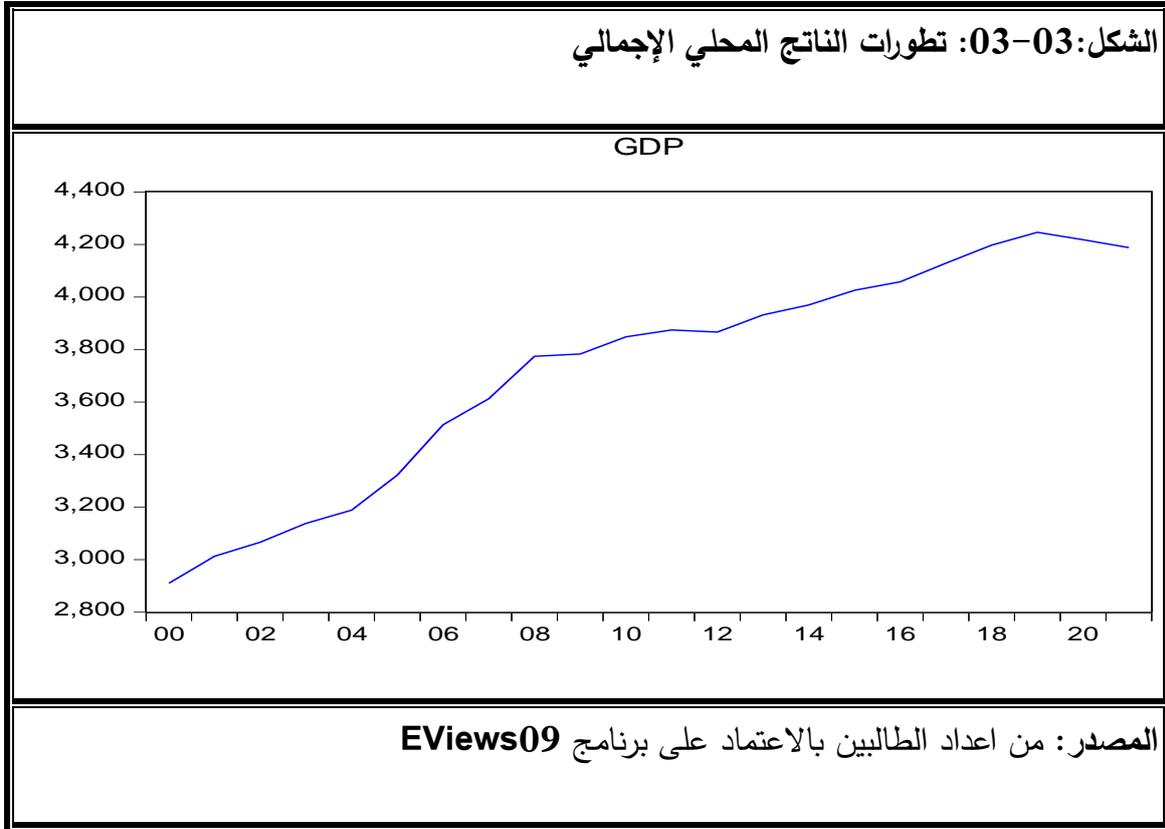
الشكل:03-02: تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

- الناتج المحلي الإجمالي GDP الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية لأي دولة، ويعرف بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون عام ، ويقصد بكلمة المحلي أي الإنتاج داخل الاقتصاد المحلي بغض النظر عن بنتجه¹.

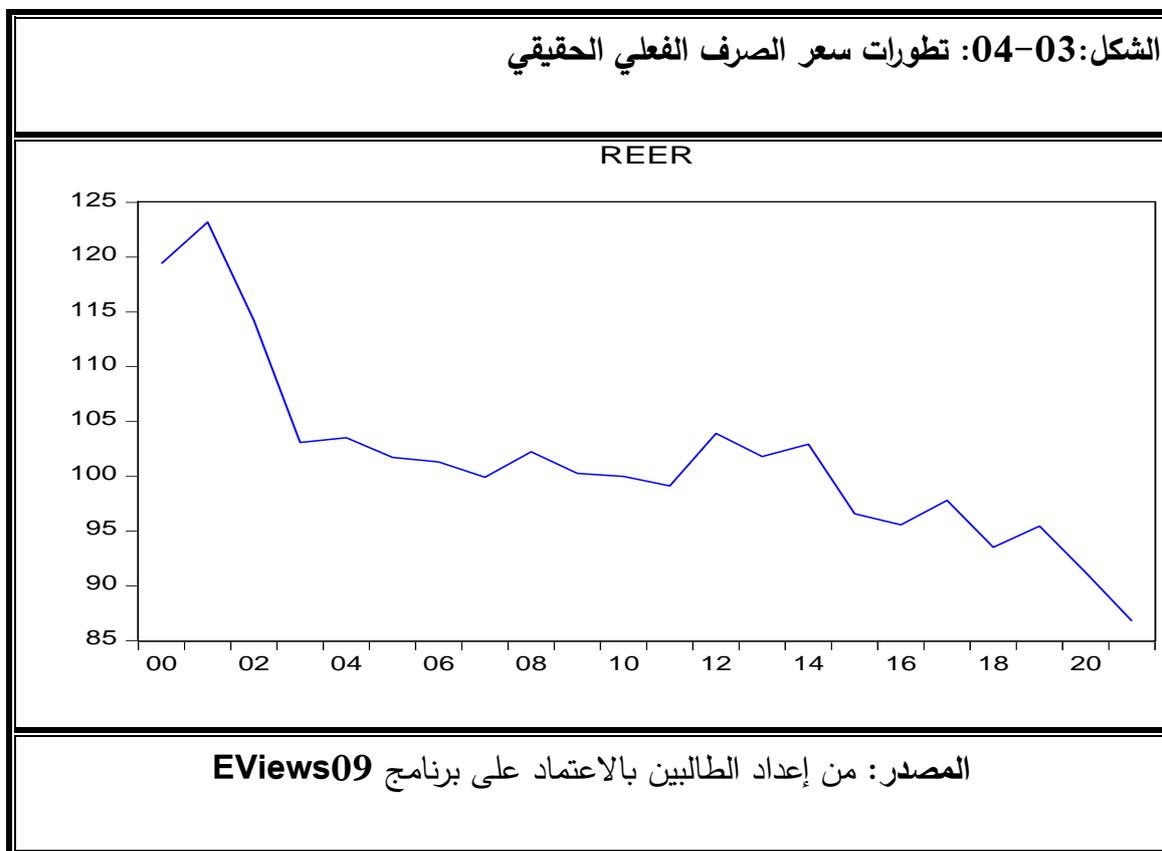
¹أزاهر حسن محمد، "تحليل القطاع الحقيقي باستخدام أساليب البرمجة المالية"، مجلة المصرفي ، العدد 72، بنك السودان، يونيو 2014، ص 13.



- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER** إن الصرف هو العملية التي تسمح لنا بشراء وبيع الوسائل التي يمكن بموجبها تسوية المدفوعات في بلد آخر كالنقود الأجنبية أو الأوراق المالية، والتي تعطي حاملها صلاحية الحصول على تلك النقود، مثل: ¹الكمبيالات أو الحوالات المصرفية؛ ويتم التعامل بسعر معين للصرف وهو سعر الصرف. ويعتبر الحصول على العملة الأجنبية بمثابة حياة ائتمان اتجاه البلد المعني، ويعتبر الفرد المتحصل على ² العملة الأجنبية بأنه دائن لذلك البلد بقيمة ما بحوزته من وحدات نقدية.

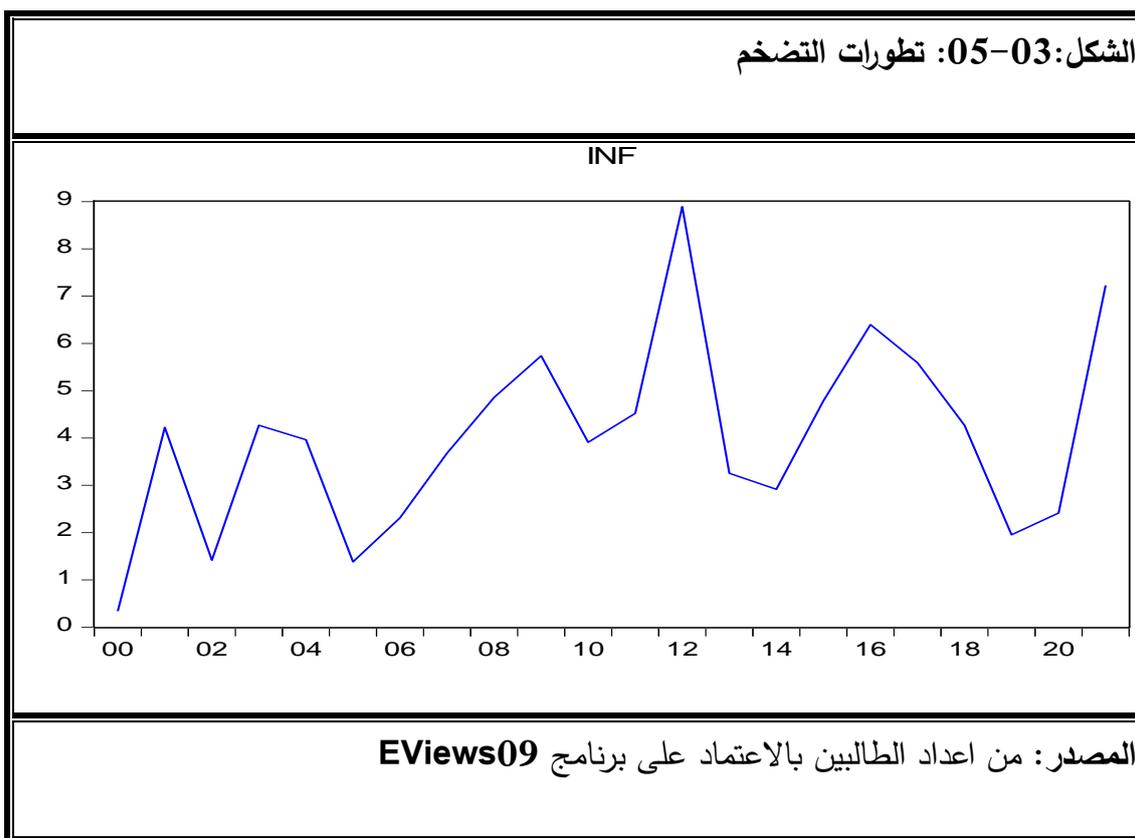
¹شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة الجزائر، 1999 ص 139

² Alain Siaens, Monnaie et finance, éditions A de Boeck ; Bruxelles, 1981, p237.



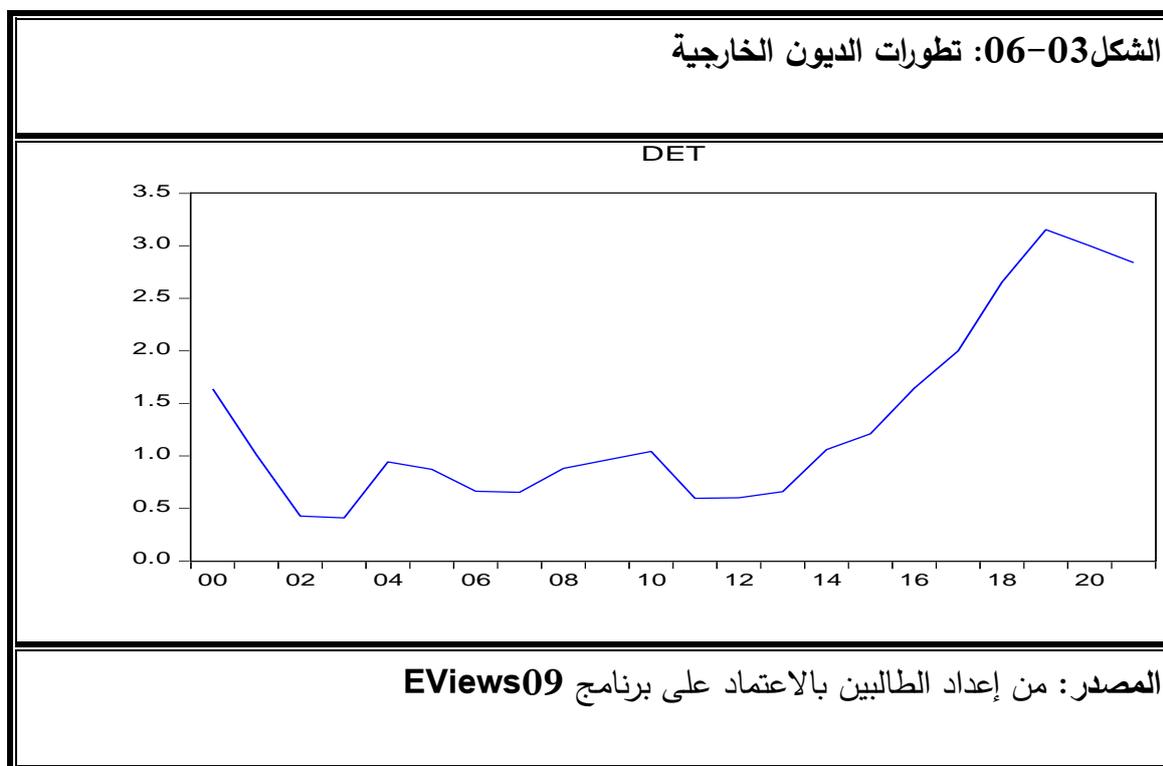
- **التضخم INF**: يشير مفهوم التضخم إلى ارتفاع كبير في المستوى العام لأسعار المنتجات والخدمات، حيث يكون هذا الارتفاع بشكل مستمر ومتواصل مع مرور الوقت، إذ يمكن اعتباره نقطة تحوّل مركزية، في اقتصاديات الدول؛ بسبب تأثيره المباشر على انخفاض قيمة العملة ونسب الزيادة في الطلب على المنتجات¹.

¹مصطفى رشدي، شيحة " الإقتصاد النقدي والمصرفي "، بيروت ، الدار الجامعية ، 1985 ، ص 576



• **الديون الخارجية DET:** هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة.¹

¹ رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، مصر، 1985، ص. 56



الفرع الثاني: إستقرارية المتغيرات

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة لذا تم اعتماد اختبار (ADF و $PHILIPS - PERRON$) للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في نتائج حيث تبين أن القيم المطلقة الإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن والتأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات.

الفرضيات:

الفرضية العدمية: السلسلة تحتوي على الجذر الوحدة (غير مستقرة)

الفرضية البديلة: السلسلة لا تحتوي على الجذر الوحدة (مستقرة)

الجدول 03-01: نتائج اختبار الاستقرار

المتغيرات	عند المستوى	عند الفروقات الأولى
ميزان المدفوعات (B P)	0.5452	0.0028
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	0.2209	0.000
سعر الصرف الفعلي (REER)	0.4058	0.0054
التضخم (INF)	0.3482	0.0001
ديون خارجية (DET)	0.7472	0.0052
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	0.9858	0.0279

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

حسب الملحق رقم 01 نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة استقرت بعد الفروقات الأولى حيث عند المستوى تم إيجاد أن القيم المطلقة الإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، وبعد تطبيق الفروقات الأولى لاختبار استقرار السلسلة نجد أن القيم المطلقة الإحصائية (TQJ) أكبر من القيم الحرجة مما يدفعنا لرفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي عدم وجود جذور وحيدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات.

الفرع الثالث: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS

بعد التأكد من استقراره السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات بالاعتماد على اختبار ديكي فلاير الموسع وذلك بحساب الفروق من الدرجة الأولى سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تقوم على تقليل مجموع مربعات الأخطاء أي تقليل الفرق بين المربعات القيم الفعلية والقيم المقدرة بشرط أن تكون قيمة المشتقات الجزئية للمعاملات النموذج معدومة تحصلنا على المعادلة التالية:

$$BP = -8.81056361163*DET + 11.1463055571*FDI1 - 0.0155893309116*GDP - 0.275580609708*INF - 0.752694862076*REER + 137.872006574$$

الجدول 03-02: النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS

Dependent Variable: BP

Method: Least Squares

Date: 04/21/24 Time: 13:44

Sample: 2000 2021

Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DET	-8.810564	4.701943	-1.873813	0.0793
FDI1	11.14631	6.250367	1.783304	0.0935
GDP	-0.015589	0.014510	-1.074379	0.2986
INF	-0.275581	1.766831	-0.155974	0.8780
REER	-0.752695	0.669497	-1.124269	0.2775
C	137.8720	110.9191	1.242996	0.2318
R-squared	0.525057	Mean dependent var		2.502636
Adjusted R-squared	0.376638	S.D. dependent var		17.60298
S.E. of regression	13.89813	Akaike info criterion		8.328387
Sum squared resid	3090.529	Schwarz criterion		8.625944
Log likelihood	-85.61225	Hannan-Quinn criter.		8.398482
F-statistic	3.537657	Durbin-Watson stat		1.233312
Prob(F-statistic)	0.024103			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

أ: اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج:

لاختبار معنوية معاملات النموذج سيتم اعتماد الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود أثر من المتغير المستقل على المتغير التابع والفرضية البديلة التي تفترض عكس ذلك وهذا من خلال مقارنة قيمة P-value بمستويات المعنوية، حيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P-value أقل من مستويات المعنوية وباحتمال للمعلمة مساوي إلى الصفر تقبل المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج. ومنه يتم تفسير معاملات انحدار كل من:

- الاستثمار الأجنبي المباشر موجب ومعنوي عند 10% ويقدر ب0.09 وهذا يشير إلى التأثير الإيجابي على الميزان المدفوعات أما النسبة الديون الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي التضخم و سعر الصرف الحقيقي لها تأثيرات اسلبية وغير معنوية و تقدر على التوالي ب (-8.81) و (-0.01) و (-0.75) و (-0.27) و هذا يشير إلى التأثير السلبي الذي تلعبه هذه المتغيرات على الميزان المدفوعات .

ب: المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج سنستخدم على معامل التحديد الذي يحلل نسبة ما تفسره معادلة الانحدار من التغير الإجمالي في النموذج وكذا اختبار فيشر الذي يستخدم لغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويعتمد على فرضيتين العدمية تنفي معنوية العلاقة بين المتغيرات ككل وحسب مخرجات الجدول:

- يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدر التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.5250 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام ومتوسط للسلسلة محل الدراسة،

- قيمة (دربن واتسون) مساوية إلى 1.23 فتبين وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونلاحظ من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي أن سلاسل البواقي غير مستقرة في المستوى

- إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 3.53 وباحتمال يقدر ب 0.024 وهو أقل من (p=0.05) وهو ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة وبالتالي النموذج معنوي احصائيا.

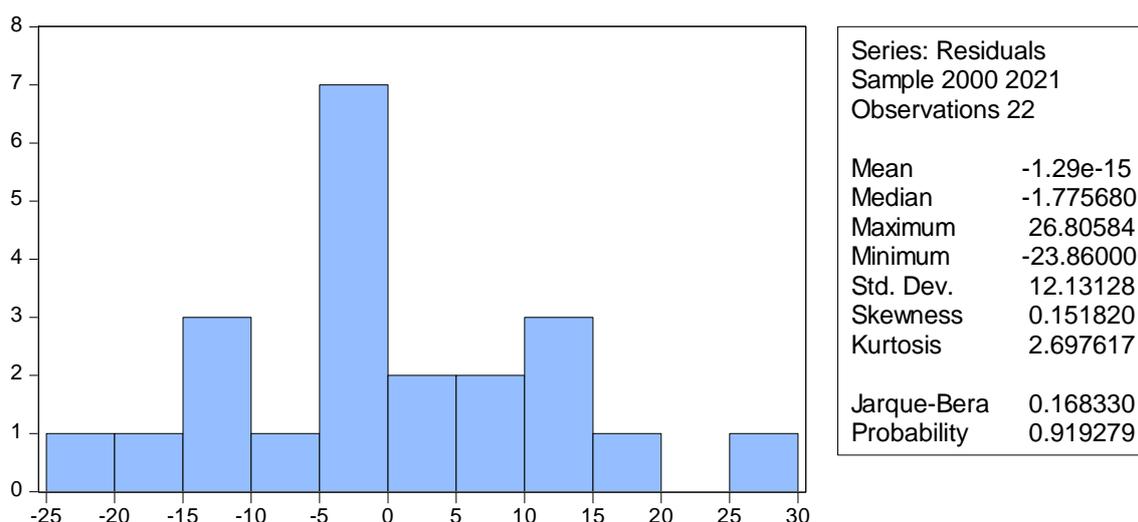
ج: صلاحية النموذج:

د: اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا: ومن فرضياته نجد:

الفرضية العدمية: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل 03-07: اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل أكبر من 0.05 وهذا ما يدفعنا لقبول فرضية العدمية حيث

بواقي نموذج الانحدار المقدر تتبع توزيعا طبيعيا.

➤ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

الجدول 03-03: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.280977	Prob. F(2,14)	0.3084
Obs*R-squared	3.403161	Prob. Chi-Square(2)	0.1824

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من خلال اختبار LM نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي

يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

➤ اختبار تجانس التباين

الجدول 04-03: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey

F-statistic	0.406582	Prob. F(5,16)	0.8372
Obs*R-squared	2.480136	Prob. Chi-Square(5)	0.7795
Scaled explained SS	1.113473	Prob. Chi-Square(5)	0.9529

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين نرفض الفرضية العدمية التي تدعي ثبات التباين ونقبل الفرضية البديلة حيث احتمالية الاختبار أكبر من 0.05 وبالتالي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

المطلب الثاني : تقدير النموذج بطريقة انحدار ذاتي var

الفرع الأول : اختبار التكامل johansone

السلاسل الزمنية يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين ميزان المدفوعات والمتغيرات التابعة منها الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي ، الديون الخارجية ، التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

الجدول 03- 05: اختبار التكامل johansone

Date: 04/20/24 Time: 13:58

Sample (adjusted): 2002 2021

Included observations: 20 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

series : BP GDP FDI1 REER DET INF

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.582139	37.04984	47.85613	0.3452
At most 1	0.402534	19.59773	29.79707	0.4505
At most 2	0.264585	9.296566	15.49471	0.3387
At most 3	0.145730	3.150162	3.841466	0.0759

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized	Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.582139	17.45211	27.58434	0.5413
At most 1	0.402534	10.30116	21.13162	0.7159
At most 2	0.264585	6.146404	14.26460	0.5945
At most 3	0.145730	3.150162	3.841466	0.0759

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

حسب ما يوضحه الجدول نلاحظ أن الذي وضح أن احتمال الإحصائية λ_{trace} و أصغر من القيم الحرجة عند 1 وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% أي أن المتغيرات تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث لا تسلك سلوكا متشابها.

الفرع الثاني: تقييم النموذج في المدى الطويل

بعد أن تأكدنا من عدم وجود تكامل متزامن بين الميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة تأتي مرحلة تقدير نموذج الانحدار الذاتي الموجه للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن وهذا باستخدام برنامج *EViews9*، حسب الملحق رقم 02 الخاص نجد أن:

- معامل التحديد قدر ب 0.9078. أي 90.78% من التغيرات في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية فهي ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

فيما يخص تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى الطويل نجد أن كل من الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي على الميزان المدفوعات .

أما كل من الديون الخارجية والتضخم والسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير سلبي على الميزان المدفوعات .

$$\begin{aligned} BP = & 0.140461025531*BP(-1) + 0.0958419824922*BP(-2) - 18.1087278761*DET(-1) - \\ & 19.5976231355*DET(-2) + 7.99822858806*FDI1(-1) + 7.4000994747*FDI1(-2) + \\ & 0.0311929184308*GDP(-1) + 0.0150188810187*GDP(-2) - 0.0761953385754*INF(-1) - \\ & 0.644000198634*INF(-2) - 1.1026867762*REER(-1) - 1.64067585307*REER(-2) + \\ & 433.286099527 \end{aligned}$$

الفرع الثالث: اختبار العلاقة السببية لجرانجر:

تم استخدم المنهجية السببية لجرانجر لتحديد العلاقة السببية بين رصيد ميزان المدفوعات و المتغيرات المستقلة ويتضح لنا حسب الملحق رقم 03 وجود علاقة سببية من:

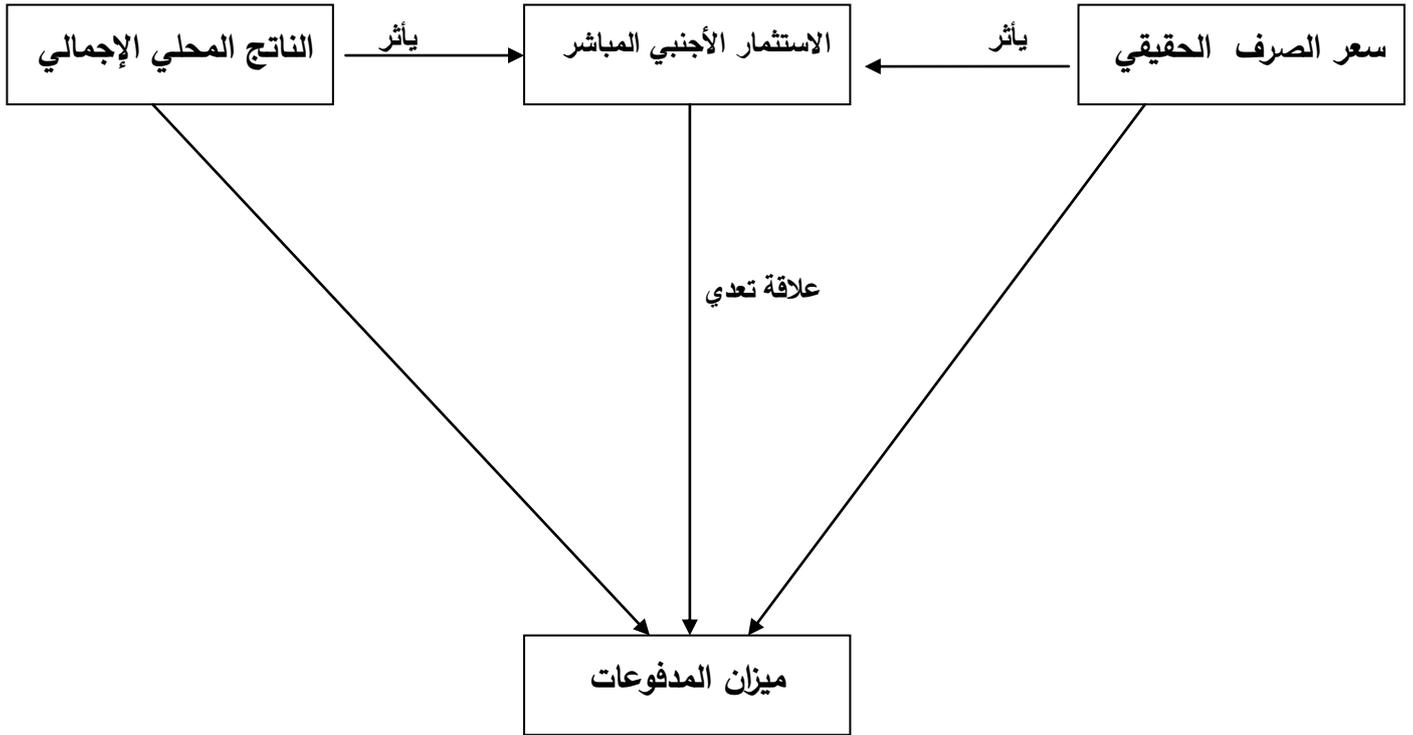
-سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنتاج المحلي الإجمالي باتجاه رصيد ميزان المدفوعات وهذا يؤيد النظرية الاقتصادية حيث أن كل تغيير في سعر الصرف يؤثر على الصادرات والواردات، مما بدوره يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ينعكس هذا تأثير على الميزان المدفوعات .

-من الناتج المحلي الإجمالي، الديون والتضخم و سعر الصرف الحقيقي اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب النظرية الاقتصادية التي تعبر على أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر ايجابيا في الطلب على السلع والخدمات والذي بدوره ينعكس على معدل التضخم الذي بدوره يؤثر على سعر الصرف الحقيقي ونسبة الديون الخارجية لم تتمكن الدولة على الإنفاق على مواردها الداخلية مما يؤثر على النمو الاقتصادي و استقراره الذي يؤثر على جاذبية استثمار أجنبي المباشر فلكما زاد استقرار النمو اقتصادي زادت معه فرص جذب رؤوس الأموال الأجنبية .

- هناك علاقة سببية أيضا لكل من الديون الخارجية والناتج المحلي إجمالي اتجاه التضخم حيث زيادة الديون الخارجية قد تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمارات والمشاريع الإنمائية و قد يؤدي هذا إلى زيادة في العرض النقدي، وبالتالي يمكن أن تساهم في زيادة التضخم إذا لم يتم إدارة السياسات النقدية بشكل فعال.

- وجود علاقة سببية من علاقة سببية لاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه كل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي، وكلا متغيرين لهما علاقة سببية اتجاه الميزان المدفوعات و هو ما يوضح علاقة تعدي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

الشكل 03-08: يبين علاقة التعدي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزان المدفوعات

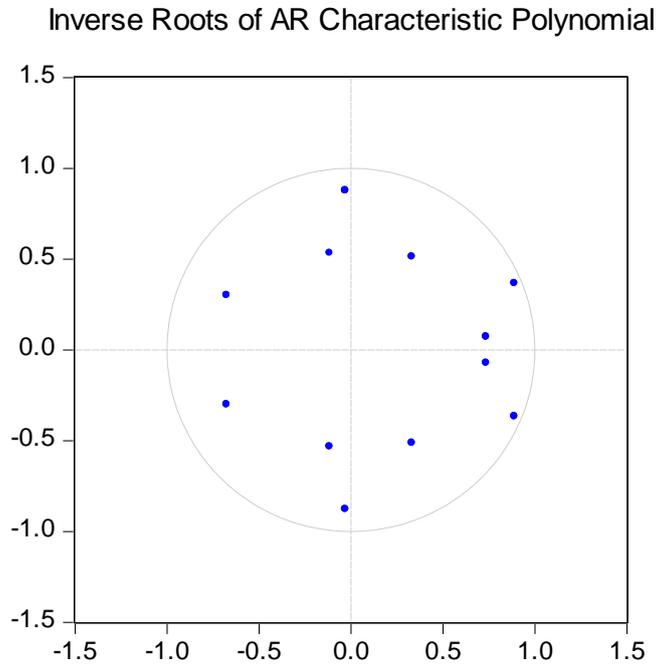


المصدر: من إعداد طالبين

الفرع الرابع: استقرارية النموذج

النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من 1 أي جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء .

الشكل 03-09: يوضح استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

خاتمة الفصل :

من خلال ماسبق في دراستنا المتمثلة في دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان المدفوعات توصلنا إلى أنه بالرغم من إنفتاح الجزائر و إندماجها في الاقتصاد العالمي ، من خلال التشريعات و التحفيزات المقدمة في إطار جذب رؤوس الأموال الأجنبية وهو ما ساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ولكن بمستويات ضعيفة نسبيا .

عالمه

خاتمه

خاتمة عامة:

بناءً على ما تم طرحه في مضمون بحثنا، يظهر الاهتمام الملحوظ من قبل العديد من دول العالم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يشير إلى أهمية دراسته وتفسيره كظاهرة اقتصادية. يرتبط هذا الاهتمام بشكل وثيق بمنهجيات التكامل الاقتصادي العالمي التي تسعى إليها الجزائر وغيرها من الدول، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحدًا من أهم مصادر التمويل الخارجي. وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا متزايدًا خلال التسعينيات، متفوقة على معدلات نمو التجارة الدولية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة كانت الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات، إلا أن الدول النامية شهدت زيادة كبيرة في استقطاب تلك الاستثمارات. وهذه التحولات أعادت إلى الواجهة بعض الأسئلة في الأدبيات الاقتصادية حول عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيراته المتوقعة على الاقتصاديات المضيفة. وبناءً على ذلك، تم تحديد مضمون بحثنا للإجابة على الإشكالية المطروحة الممثلة في ماهو أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2021، وهو ما يتوافق مع البيانات المتاحة حول الموضوع. حيث يهدف الموضوع إلى التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر و أثره على ميزان المدفوعات الجزائري. من خلال ثلاث فصول حيث شمل الفصل الأول عنوان الإطار النظري لاستثمار الأجنبي وتطرقنا في الفصل الثاني إلى ميزان المدفوعات أما الفصل الثالث خصصناه لدراسة قياسية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر من 2000-2021. ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من الإجابة عن الإشكاليات المطروحة وبلوغ النتائج التالية :

نتائج الدراسة القياسية:

✓ الفرضية الأولى: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يساهم تحسين الميزان المدفوعات، تبين نتائج التقدير صحة هذه الفرضية حيث تمكنت المتغيرات المستقلة من تفسير مناسبة 52.50% من التغيرات في المتغير التابع وهذا ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات حيث تقوم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز الصادرات وتقليل الواردات من خلال تحسين البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الطلب الخارجي.

✓ الفرضية الثانية: للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات، حيث تعتبر هذه الفرضية صحيحة ويظهر هذا في التأثير الإيجابي الذي يبرزه نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى كما يوضح نتائج العلاقة السببية وجود تأثير غير مباشر أي علاقة تعدي من المتغير المستقل باتجاه المتغير التابع وأوضحت نتائج متجه الانحدار الذاتي تأثير إيجابي بين المتغيرين في المدى الطويل.

توصيات الدراسة :

+ تحديث اللوائح والأنظمة المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر لتكون أكثر توافقاً مع التطورات العالمية في المجال الاقتصادي.

+ توفير مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليل من حجم الضرائب

+ ربط بين لاستثمارات الأجنبية المباشرة و لاستثمارات المحلية في شكل المشاريع مشتركة مما يؤدي إلى زيادة خبرات وإمكانيات تنافسية قادرة على جعلها في الأسواق العالمية .

+ عمل على تشجيع الصناعات ذات الكثافة العمالية التي من خلالها تعمل على تنشيط وزيادة في إنتاج وبالتالي تنشيط حركة الصادرات وزيادة فرص العمل.

+ عدم اعتماد كلي على الصادرات النفطية لما له تأثير سلبي على الميزان المدفوعات و اختلاله ولهذا يجب بحث عن مصادر تمويلية أخرى أقل ضرر .

فائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008.
2. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
3. د.محمود يونس، اقتصاديات الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، ط2007
4. د.على ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1987.
5. رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، مصر، 1985
6. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين تنظيم وتنظيم، الدار اللبنانية، مصر، 1991.
7. شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة الجزائر، 1999
8. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
9. عبد السلام أبو قحن، نظريات التدويل والجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
10. عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013.
11. عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 1989.

قائمة المراجع

12. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.
13. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية مصر، الطبعة الثالثة 2006
14. عبد السلام أبو قحن، نظريات التدويل والجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2001.
15. عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.
16. عبد الرحمان يسرى احمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
17. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.
18. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
19. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، 1999.
20. منجد عبد اللطيف الخشالي، وبوزاد عبد الرحمان الهيتي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
21. مندور احمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
22. مصطفى رشدي شيحة " الإقتصاد النقدي والمصرفي"، بيروت، الدار الجامعية، 1985.

قائمة المراجع

الإطروحات و الرسائل الجامعية:

1. بوسهوه نورالدين، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في القوانين الدولي والجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005/2004.
2. بلال بو جمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007.
3. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، 2011.
4. بييري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996 - 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية إقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2016.
5. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
6. شريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية "تخصص نقود مالية وبنوك"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
7. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري للفترة 1996/2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
8. فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2005.
9. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004.

قائمة المراجع

10. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
11. محمد عابد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إقتصاد القياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2007.
12. مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

المجلات :

1. إبراهيم محمد البطانية، أثر محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردن للسنوات (1995-2009)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 01، جوان 2015.
2. أزاهر حسن محمد، "تحليل القطاع الحقيقي باستخدام أساليب البرمجة المالية"، مجلة المصرفي، العدد 72، بنك السودان، يونيو 2014.
3. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013.

قائمة المراجع

✚ نصوص التشريعية وتنظيمية :

1. المادة 1، المادة 2 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 ، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993
2. المادة 1 ، المادة 2 من الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 4، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2001
3. المادة 1 من القانون رقم 277-63، المؤرخ في 26 يوليو 1963 ، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر 17 سبتمبر 1960.
4. المادة 1 من الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 ، الصادر في 17 سبتمبر 1966 الملغى.

1. Alain Siaens, Monnaie et finance, éditions A de Boeck ; Bruxelles, 1981.
2. Bank of algeria. (2022, 06). Consulté le -1507-2022, sur Bank-of-algeria.
3. balance of paymentsmanual. 4 th edition. IMF. Washington.-
4. Godfrey Yeung. Foreign Direct Investment and Socio Economic Development in China. First Edition. PALGAVE. US .2002.
5. Harbhajan Kehl .Foreign Investment in Developing Countries Published. PALGAVE Macmillan .US .2004.
6. Imad Moosa .Foreign Direct Investmet (Theory. Evidence and Practice) first Edition .PALGRAVE .US. 2002.
7. Jean-Louis Mucchielli ‘Multinationales et mondialisation edition du seuil, Mai,1998.
8. Michael Twomey .A Century of Foriegn Investment in the Third World .First Published. Routledge. London. 2000.
9. Mucchielli J.L - Multinationales et mondialisation (Paris, Seuil, 1998)
10. Paula Samuelson, Williamd Nordhaus, Économie-Taux de change et système financier international, paris,2005.
11. Pierre Jacquemont: Rôle du taux de change dans l’ajustement d’une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N°118, Avril/Juin 1989.
12. Raymond Bernard, Economie Financiere International, Editions (PUF), Paris 1971.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01 يبين نتائج اختبار جذر الوحدة (*unit root test*) لجميع المتغيرات

السلسلة الأولى: رصيد ميزان المدفوعات

عند المستوى:

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.435925	0.5452
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بعد الفروقات الأولى:

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.406196	0.0028
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

السلسلة الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر

عند المستوى:

Null Hypothesis: FDI1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.146086	0.2209
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

بعد الفروقات الأولى:

Null Hypothesis: D(FDI1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.097837	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

السلسلة الثالث : التضخم

عند المستوى:

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.821001	0.3482
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بعد الفروقات الأولى :

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.819460	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

الملاحق

سلسلة الرابعة : الديون الخارجية
عند المستوى:

Null Hypothesis: DET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	- 0.245630	0.7472
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بعد الفروقات الأولى :

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.964219	0.0052
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سلسلة الخامسة: السعر الصرف الفعلي الحقيقي
عند المستوى:

Null Hypothesis: REER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.320965	0.4058
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

بعد الفروقات الأولى :

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.814916	0.0054
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سلسلة السادسة: الناتج المحلي الإجمالي
عند المستوى:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.273018	0.9858
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بعد الفروقات الأولى :

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.510278	0.0279
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم 02: يبين إختبار VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 04/21/24 Time: 13:55

Sample (adjusted): 2002 2021

Included observations: 20 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	BP	DET	FDI1	GDP	INF	REER
BP(-1)	0.140461 (0.32615) [0.43067]	-0.002554 (0.00963) [-0.26529]	0.003205 (0.01301) [0.24636]	-1.177802 (2.02332) [-0.58211]	0.037136 (0.05336) [0.69595]	0.135389 (0.10259) [1.31974]
BP(-2)	0.095842 (0.25527) [0.37546]	-0.002198 (0.00754) [-0.29170]	0.016855 (0.01018) [1.65516]	-0.245249 (1.58360) [-0.15487]	-0.053668 (0.04176) [-1.28503]	-0.019704 (0.08029) [-0.24540]
DET(-1)	-18.10873 (10.2749) [-1.76243]	1.122877 (0.30330) [3.70225]	0.110776 (0.40988) [0.27026]	-18.32460 (63.7421) [-0.28748]	-4.135540 (1.68105) [-2.46010]	-2.460679 (3.23188) [-0.76138]
DET(-2)	-19.59762 (10.2701) 1.90823]-	-0.254983 (0.30315) [-0.84110]	0.582693 (0.40969) [1.42227]	-16.45420 (63.7124) [-0.25826]	2.089064 (1.68026) [1.24330]	1.463321 (3.23037) [0.45299]
FDI1(-1)	7.998229 (6.34630) [1.26030]	-0.065695 (0.18733) [-0.35069]	-0.045493 (0.25317) [-0.17970]	4.195881 (39.3706) [0.10657]	0.749193 (1.03830) [0.72155]	0.317848 (1.99618) [0.15923]
FDI1(-2)	7.400099 (6.05953) [1.22123]	-0.009067 (0.17887) [-0.05069]	-0.031567 (0.24173) [-0.13059]	-4.957498 (37.5915) [-0.13188]	-0.217114 (0.99139) [-0.21900]	-3.291798 (1.90598) [-1.72709]
GDP(-1)	0.031193 (0.05797) [0.53812]	0.002458 (0.00171) [1.43642]	0.005820 (0.00231) [2.51706]	0.954052 (0.35960) [2.65306]	-0.003952 (0.00948) [-0.41671]	0.001017 (0.01823) [0.05577]
GDP(-2)	0.015019 (0.05718) [0.26267]	-0.002139 (0.00169) [-1.26710]	-0.006948 (0.00228) [-3.04595]	-0.136967 (0.35472) [-0.38613]	0.009487 (0.00935) [1.01417]	-0.002965 (0.01799) [-0.16486]
INF(-1)	-0.076195 (1.67693) 0.04544]-	0.073454 (0.04950) [1.48391]	0.185324 (0.06690) [2.77034]	-3.208113 (10.4032) [-0.30838]	-0.077318 (0.27436) [-0.28181]	0.751113 (0.52747) [1.42400]
INF(-2)	-0.644000 (1.51338) 0.42554]-	0.018421 (0.04467) [0.41236]	0.073821 (0.06037) [1.22278]	3.670418 (9.38855) [0.39095]	-0.440088 (0.24760) [-1.77741]	0.411557 (0.47602) [0.86458]
REER(-1)	-1.102687 (0.79018) [-1.39549]	-0.045629 (0.02332) [-1.95623]	-0.034206 (0.03152) [-1.08515]	-0.299759 (4.90205) [-0.06115]	-0.184477 (0.12928) [-1.42696]	0.183902 (0.24855) [0.73991]
REER(-2)	-1.640676 (0.98643) [-1.66325]	0.048505 (0.02912) [1.66582]	0.017793 (0.03935) [0.45216]	-7.109092 (6.11952) [-1.16171]	0.101196 (0.16139) [0.62703]	0.274549 (0.31027) [0.88486]
C	433.2861 (124.470) [3.48106]	-1.729613 (3.67413) [-0.47075]	4.601337 (4.96534) [0.92669]	1539.213 (772.173) [1.99335]	-3.388827 (20.3642) [-0.16641]	59.43818 (39.1511) [1.51818]

الملاحق

R-squared	0.907801	0.966805	0.813471	0.991393	0.777247	0.903010
Adj. R-squared	0.749745	0.909899	0.493708	0.976639	0.395384	0.736743
Sum sq. resids	595.9799	0.519293	0.948424	22936.83	15.95291	58.96461
S.E. equation	9.227133	0.272369	0.368088	57.24237	1.509631	2.902329
F-statistic	5.743557	16.98950	2.543981	67.19287	2.035411	5.431061
Log likelihood	-62.32352	8.131418	2.108088	-98.82644	-26.11786	-39.19082
Akaike AIC	7.532352	0.486858	1.089191	11.18264	3.911786	5.219082
Schwarz SC	8.179578	1.134084	1.736417	11.82987	4.559012	5.866308
Mean dependent	2.064900	1.313714	1.033109	3797.538	4.187587	99.55144
S.D. dependent	18.44488	0.907386	0.517311	374.5157	1.941473	5.656613
Determinant resid covariance (dof adj.)		4228.166				
Determinant resid covariance		7.772492				
Log likelihood		-190.7785				
Akaike information criterion		26.87785				
Schwarz criterion		30.76121				

الملحق 03: يوضح اختبار العلاقة السببية جرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/21/24 Time: 13:58

Sample: 2000 2021

Included observations: 20

Dependent variable: BP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DET	3.792755	2	0.1501
FDI1	3.057858	2	0.2168
GDP	9.290997	2	0.0096
INF	0.185362	2	0.9115
REER	12.75498	2	0.0017
All	19.69434	10	0.0323

Dependent variable: DET

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BP	0.275258	2	0.8714
FDI1	0.125302	2	0.9393
GDP	2.273899	2	0.3208

الملاحق

INF	2.203185	2	0.3323
REER	4.132652	2	0.1267

All	13.04188	10	0.2213
-----	----------	----	--------

Dependent variable: FDI1

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
----------	--------	----	-------

BP	3.896319	2	0.1425
DET	7.591718	2	0.0225
GDP	11.91738	2	0.0026
INF	7.958759	2	0.0187
REER	1.269101	2	0.0302

All	20.08387	10	0.0285
-----	----------	----	--------

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
----------	--------	----	-------

BP	0.545029	2	0.7615
DET	0.751235	2	0.6869
FDI1	0.028953	2	0.0085
INF	0.331117	2	0.8474
REER	2.406117	2	0.3003

All	5.533574	10	0.8528
-----	----------	----	--------

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
----------	--------	----	-------

BP	1.674047	2	0.4330
DET	7.539594	2	0.0231
FDI1	0.570896	2	0.7517
GDP	5.681925	2	0.0584
REER	2.162919	2	0.3391

All	23.40985	10	0.0093
-----	----------	----	--------

الملاحق

Dependent variable: REER

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BP	1.876126	2	0.3914
DET	0.649054	2	0.7229
FDI1	3.012278	2	0.0218
GDP	0.184424	2	0.9119
INF	2.296176	2	0.3172
All	15.12614	10	0.1275